فرنسا والعرب : سمات المرحلة الجديدة

د. غسان سلامة

مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية .

- ١ -

في العاشر من شهر أيار / مايو ١٩٨١ ، يوم الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في فرنسا ، لم يقترع العرب - إن جاز التعبير - إلى جانب الفائز ، فرانسوا ميتران . بل يمكن القول : إن انتخاب زعيم الحزب الاشتراكي كان مفاجأة غير سارة لأكثرهم . فمن العرب من كان يدعم فاليري جيسكار ديستان ، الرئيس السابق (١٩٧٤ - ١٩٨١) ، مرشح اليمين في مواجهة تحالف الحزبين الاشتراكي والشيوعي . ومنهم من كان يرى فيه ، بعيداً عن تعرجات السياسة الداخلية الفرنسية ، زعيماً غربياً واقعياً تحرر من العقد التي جعلت علاقة العرب بالغرب موجعة في جل مراحلها ، فرأى في مصلحة فرنسا مقياسه الأول . وإن كان الأمر كذلك ، فمصلحة فرنسا هي بالتأكيد ، في رأي هؤلاء ، مع العرب ، مع حجمهم وتأثيرهم ، وبالتحديد مع نفطهم وأموالهم .أليس جيسكار اول مسؤول غربي رفيع ، ينادي بانشاء وطن للفلسطينيين ؟ ألم يتحفظ علناً على اتفاقيات كمب ديفيد ؟ ألم يعطِ الضوء الأخضر لبيع السلاح لمن يطلبه من العرب ، من العراق حتى المغرب ، مروراً بالسعودية وبليبيا ؟ ألم يعوّض عن مساهمة فرنسا في إنشاء مركز ديمونا النووي في اسرائيل بالسير قدماً في مجال التعاون الذري مع العراق ؟ ...

في المقابل ، لم يكن في شخصية ميتران ، ولا في مساره السياسي ما يغري عربياً . لقد تميّز ، هو وحزبه ، بمواقف معادية للعرب ، في أكثر من موقع . وجاهر بصداقته لاسرائيل ، كما أيد معاهدة كمب ديفيد وعارض التعاون النووي مع العراق وتحفظ (تقريباً) على كل صفقة سلاح فرنسية للعرب . في الآن نفسه ، في مسائل ، كافغانستان ، وكالتوازن الاستراتيجي في اوروبا ، اتخذ ميتران مواقف اقرب من منافسه بكثير من واشنطن ، وليس في هذا ما يدعو بالضرورة للاطمئنان ..

ولكنه فاز بالانتخابات واصبح رئيساً لبلد لا يمكن الاستهانة بنفوذه في العالم ، ولسبع سنوات مقبلة (إن لم يحصل طارىء) . وبدا منذ الأيام الأولى لرئاسته ، أن الملف العربي ، قد تصدّر مكتبه . فتعدد مبعوثوه إلى عواصم العرب ، وتكاثرت تصريحاته ومقابلاته عن المسائل التي تقلقنا ، كمااضطره عدد من الأحداث المتسارعة في منطقتنا، إلى التعبير عن ردود فعل شبه يومية ، هذا دون ذكر وزرائه ومساعديه ، ومنهم ، مثل وزير الخارجية ، من هو من الكلام مكثر . ولا ريب أن محصلة هذه المبادرات

أثرت على صورة ميتران العربية بشكل ايجابي ، لحد بدأ بعضنا يرى أن سياسة فرنسا هي هي أياً كان رئيسها ، وأن في باريس كما في واشنطن ، اعمال الرئيس غير كلام المرشّح . لكن الأمر ليس بهذه السهولة . **لميتران سياسة ، ولفرنسا مصالح** ، وقد يتناقض المقياسان احياناً ، إزاء الشأن العربي ، واعتقادنا ان نتيجة هكذا تناقض ، ليست محسومة باتجاه ام بآخر في كل مرة . بل أننا نرى بالفعل أن هناك هامشاً من المواقف ، يمكن لفرنسا الاشتراكية ان تتحرك ضمنه خلال السنوات المقبلة . وإن ساهم هذا المقال برسم حدّي هذا الهامش الأدنى والأقصى ، تكون فائدته المرجوة قد تحققت[١] .

- ٢ -

قبيل التحول السياسي الأخير ، كانت الساحة الفرنسية منقسمة الى اربعة تيارات سياسية أساسية ، تموج الى جانبها تنظيمات صغرى ، تمثل اقصى اليمين ، أم اقصى اليسار ، لا مجال لذكرها هنا . وبتبسيط شديد ، يمكن القول : إن الحزب الاشتراكي ، وبالتحديد امينه العام فرانسوا ميتران ، كان ابعد التيارات عن المواقف العربية . التيار الديغولي كان بزعامة **جاك شيراك** الذي استطاع تأسيس تجمّع سياسي نشيط ، استولى على الإرث الديغولي بالقوة . وكان شيراك كرئيس لوزراء فرنسا (١٩٧٤ ـ ١٩٧٦) ثم كزعيم شعبي بارز متبعاً بالاجمال لخطى الجنرال ديغول في مجال السياسة الخارجية ، (التركيز على استقلال فرنسا عن الدول العظمى ، وعلى نفوذها المستقل في العالم) ، والعربية (كان المحرّك الفعلي للتعاون مع العراق مثلاً) . لكن شيراك ، لم يحصل الا على ١٨ بالمائة ، من الأصوات في الدورة الأولى من الانتخابات . **جورج مارشيه** ، مرشح الحزب الشيوعي ، لم يصل ، هو أيضاً إلى الدورة الثانية ، إذ لم يحصل إلا على ١٦ بالمائة من اصوات الناخبين ، وهو أدنى معدّل يحصل عليه الحزب الشيوعي الفرنسي منذ سنة ١٩٣٦ . ويمكن القول ، أن الشيوعيين الفرنسيين ، يتبنون في الاجمال وجهة النظر السوفياتية ، من القضايا العربية ، يدعّمها جنوحهم الحديث نحو التركيز على استقلالية فرنسا الوطنية بمفردات ومبادرات قريبة جداً من تلك التي عرفت عن الديغوليين[٢] .

خارج هذين الحزبين ، لم يكن العربي يشعر بالارتياح إلى أن الحد الادنى المطلوب متوفّر . ذلك أن **جيسكار ديستان**، حين فاز في انتخابات سنة ١٩٧٤ الرئاسية ، لم يكن على الإطلاق معروفاً بمواقفه المتقرّبة ، من المصالح العربية . (الأصوات اليهودية في فرنسا انقسمت بينه وبين ميتران بشكل على الارجح متساو) .. فجيسكار إنتقد في اكثر من موقع « انحياز » سلفيه ديغول وبومبيدو للمواقع العربية ، كما أنه كان ، في كل ما له علاقة بسياسة فرنسا الخارجية ، « أطلسياً » إلى اقصى الحدود ، يدافع بحماس عن مزيد من التعاون مع واشنطن . غير أن جيسكار ديستان جابه بواقعية ثقل الواقع

(١) إستفاد كاتب هذا المقال ، من رحلة عمل إلى فرنسا خلال صيف ١٩٨١ ، على نفقة المركز ، إستطاع خلالها القيام بعدد من المقابلات وجمع بعض المعلومات الأساسية الواردة فيه ، ويأخذ المقال في الاعتبار ما توفر من معلومات واحداث حتى ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١.

(٢) يقوم نظام الانتخابات الفرنسية ، الرئاسية والنيابية ، على مبدأ الدورتين . فلا يعتبر المرشح فائزاً في الدورة الأولى إلا إذا حصل على الأكثرية المطلقة من أصوات المقترعين (٥٠ بالمائة زائد صوت) . لكن أياً من المعارك الرئاسية الأربع (١٩٦٥ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ ، ١٩٨١) التي شهدتها فرنسا طبقاً لهذا النظام ، لم ينتخب فيها الرئيس في الدورة الأولى . وفي الدورة الثانية لا يبقى في الساحة إلّا المرشحان اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات . والفائز بالرئاسة يحصل ، بالضرورة ، في الدورة الثانية على الاكثرية المطلقة .

(الذي سنحاول لاحقاً تفصيله) . فاصبح بذلك مثال الغربي ، المترئس لدولة متوسطة القوة إنما طموحه ، القادر على اقلمة تنشئة ومسار سياسيين سابقين مع ظروف دولية متغيرة . فتبنى جيسكار الموقف الديغولي من قضايا العرب، وتعداها باحثاً عن مصلحة فرنسا ، وعن مجالات توسيع نفوذها ، أو على الأقل تخفيف حدة اعتمادها المطلق على النفط العربي. ولا شك أن عدداً من مبادراته ، بقيت كذكريات طيبة في الذهن العربي ، من مصافحة وزير خارجيته سنة ١٩٧٥ الشهيرة لعرفات ، إلى تأييده النسبي للحق الفلسطيني ، الى نسج علاقات جديدة ومتينة مع معظم الدول النفطية العربية[٣] ...

أما المرشح الرابع ، والرئيس الحالي ، فلم يكن قد بدر عنه ، عشية العاشر من أيار / مايو الماضي لا استقلالية الديغوليين ، ولا تبني الشيوعيين لموقف موسكو ، ولا مقدرة جيسكار على أقلمة ميوله الذاتية وصداقاته مع عالم سريع التغيّر . كان ، بكلمة ـ ودون أي شك ـ أبعد المرشحين عنّا ، تنشئة ، وصداقات ، ومواقف . كان **ميتران** في الخمسينات ، من أشد السياسيين دفاعاً عن المصالح الاستعمارية الفرنسية . فدافع بحماس عن مجازر مدغشقر سنة ١٩٤٧ (مئة الف قتيل) ، ورأى أن على فرنسا البقاء في الجزائر قائلاً : « إن الجزائر هي فرنسا ، والتفاوض الوحيد مع الثوار هو في الحرب » . كان يحلم « بامبراطورية فرنسية ، تبدأ في ليل (شمال فرنسا)، وتنتهي في برازافيل » (في اواسط افريقية السوداء) مروراً بكامل المغرب العربي . وكان يرى أن الوطنيين المعادين للاستعمار ، « لا يعرفون في أي عصر يعيشون ، ولذا يجب تأديبهم » . هذه بعض مقولاته وهو وزير للمستعمرات سنة ١٩٥١[٤] .

وفيما يخص الوطن العربي تحديداً ، قاوم ميتران مبدأ التفاوض مع بورقيبة وكتب متهكماً : « ما هي هذه الوطنية التونسية التي نسمع عنها للمرة الأولى ؟ من منا يقبل بقيام الدولة التي يريدها الوطنيون التونسيون ؟ »[٥] . وإزاء دعاة التفاوض ، كان ميتران حازماً : « إن إبقاء الوجود الفرنسي من بنزرت إلى الدار البيضاء ، هو الشرط الأول لأية سياسة وطنية فرنسية » . وهو من وصف الثورة الجزائرية بأنها « قيادة سياسية استغلت غباء الناس للقيام بمغامرة تافهة »[٦] .

هناك من يجد أعذاراً لهذه المواقف . كالقائل : « إن ميتران كان يمثل اكثرية الرأي العام الفرنسي آنذاك ، أو أنه كان يؤيد حكومة منبثقة من حزبه احياناً وهو عضو فيها احياناً اخرى ، أو أنه اعتدل لاحقاً فيما يخص تونس بينما بقي متصلباً إزاء ثورة الجزائر » . كل هذا صحيح ، لكنه يصعب إيجاد أي عذر لما حصل سنة ١٩٥٦ حين اتفق غي موليه رئيس الحكومة يومذاك مع اسرائيل وبريطانيا على حملة السويس ، بينما كان القمع والتعذيب على أشدهما في الجزائر . بقي ميتران في حكومة موليه ، وزيراً للعدل والرجل الثاني فيها ، ما بقيت هذه الحكومة أي ١٦ شهراً طويلاً . بالمقابل وجد اشتراكيون آخرون (بيار منديس فرانس وآلان سافاري مثلاً)[٧] استقالتهم ضرورية . وكوزير للعدل ، وافق ميتران على التخلّي عن اشراف وزارته

---

(٣) قد يكون أحد الأسباب الأساسية في تحوّل جيسكار العربي النسبي بعد انتخابه ، حساسيته الكبيرة لوضع فرنسا الاقتصادي والمالي ، وكان وزيراً للاقتصاد والمال خلال الجزء الأكبر من رئاستي ديغول وبومبيدو .

(٤) Thierry Desjardins, *François Mitterand, un socialiste gaullien* (Paris: Hachette, 1978), pp. 101 et 106.

(٥) خطابه أمام مجلس النواب في ٤ / ٦ / ١٩٥٣ . قبلها كتب متهكماً : « حصلت ليبيا على ملك وعلى برلمان وموظفين كثر وعاصمتين بدل عاصمة واحدة ... بعضهم يعتقد أن هذا يكفي للقول إن ليبيا قد تحررت » . (الكلام في معرض التهجم على استقلال الدول الأفريقية إجمالاً) .

(٦) Desjardins, *Ibid.*, p. 117.

(٧) الأول أحد « عرّابي » الحزب الاشتراكي والثاني وزير التربية في الحكومة الحالية .

للعسكريين على الحكم في الأحداث الحاصلة في الجزائر . كما دافع بحرارة عنهم وعن ممارساتهم . ويوم حصول العدوان الثلاثي على مصر ، وقف ميتران ممثلاً للحكومة في مجلس الشيوخ يدافع عنها بقوله : « أقول للذين أيدوا الحكومة أنهم حاولوا مثلنا الدفاع عن السلام والحريات » ... وانطلق يصف عبد الناصر بهذه الكلمات : « إنه ديكتاتور ، لم يوفر لا الدم ولا التهديد ولا الكلام ، ولا الخطر على السلام وكنا ازاءه صابرين أكثر مما ينبغي »[٨] .

لم يتميز ميتران بأي موقف إيجابي من قضايانا خلال مساره السياسي الطويل . فقد أيّد العدوان الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ . وفي إحدى زياراته المتكررة لاسرائيل في آذار / مارس ١٩٧٢ ، أثار ردود فعل عربية وفرنسية قاسية ، إذ تناسى في تل أبيب ، أن حزبه يؤيد قيام وطن للفلسطينيين !. وليس تبريره بأن الصحافة الاسرائيلية ، أغفلت الجزء الفلسطيني من تصريحه بمقنع ، ولا قوله أنه لم يرد فتح معركة مع الصحافة ، حول هذا الموضوع[٩] . أما في حرب ١٩٧٣ ، فكان ميتران اكثر اقناعاً عندما اعترف : « ان برنامجنا المشترك (مع الشيوعيين) هو دليل جيّد للموضوع ، لكنه يتوقف حيث المرء بحاجة الى دليل أمام تشعّب الطرقات . وحالنا مثل حال الأكثرية .. ليس من مشكلة حول حق اسرائيل بالوجود ... إنما المسألة في إعطائها وسائل الوجود»[١٠]. يبقى الكلام مبهماً. ويظل كذلك في أولى مقابلات ميتران مع الرئيس انور السادات،حيث يبدي الرئيس الفرنسي المقبل إعجاباً بالرجل،بينما يلمّح مراراً الى النفور الذي يبعده عن عبد الناصر[١١] . أما في موضوع النفط ، فمن المفيد التذكير بالموقف الحاد الذي اتخذه ميتران من الاتفاق الفرنسي ـ السعودي الذي تم توقيعه غداة حرب ١٩٧٣ ، والذي شكّل باكورة الاتفاقيات الثنائية بين المنتجين والمستهلكين إذ رأى «بأن هذه الاتفاقيات تضع الدول المستهلكة تحت سطوة الدول المنتجة ، وتؤدي الى مزايدة على السعر »[١٢] .

وأيّد ميتران بحماس معاهدة كمب ديفيد ، بينما أجمع المرشحون الثلاثة الآخرون على التحفظ عليها . « إنها معاهدة جيدة » ، كتب ، قبل أن يبررها بعدم امكان جمع كل الأطراف على حل شامل ، ناحياً باللوم على الفلسطينيين اكثر من غيرهم بقوله : « إنهم يمنعون التوصل الى أي حل وسط » ومضيفاً : « إن الاشتراكيين الفرنسيين ، لن يمدوا يدهم أبداً إلى من يريد تدمير اسرائيل . إن حق اسرائيل بالوجود يتضمن حقها بضمان وسائل هذا الوجود » . ويبدو ، أن هذا التعبير الغامض ، المنحاز بالضرورة الى تل ابيب محبب الى قلب الرئيس الفرنسي . وتميز موقف ميتران من الحرب الايرانية ـ العراقية بالتذبذب ، ولو أنه بدا أكثر تفهماً ، بشكل غير مباشر ، لوجهة نظر طهران . لكن ميتران نفسه أبدى اعجابه (وهنا أيضاً كان وحيداً بين أقرانه) بمحاولة الرئيس الأمريكي كارتر تخليص الرهائن بالقوة في محاولة طاباس الفاشلة . أما عن رحلة سلفه جيسكار ديستان لدول الخليج في آذار / مارس ١٩٨١ ، فكتب عنها : « بسكوته عن اسرائيل بدا جيسكار وكأنه يقايض نفس فرنسا لقاء بعض النفط » . ولم يجد ما يكتبه عن قرار الكنيست الاسرائيلي بضم القدس الى اسرائيل الا ما يلي : « إن في تعلق اسرائيل بهذه المدينة بعداً اتفهّمه »[١٣] .

---

(٨) Desjardins, Ibid., p. 168.

(٩) أنظر عرضه للحادث في : François Mitterand, *La Paille et le grain, chronique* (Paris: Flammarion 1975), p. 70.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢٠٦ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٥٢ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ .

(١٣) الآراء والمقتطفات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة عن آخر كتاب لميتران قبل انتخابه رئيساً ، وبالتحديد من =

ثم ان هناك المستوى الشخصي الذي لا ينبغي إهماله . إن لميتران اصدقاء كثراً في اسرائيل ، إذ كان يعتبر مئير صديقة شخصية ،وله اليوم علاقة وطيدة بشمعون بيريز زعيم حزب العمال، ناهيك أن ما يربط حزبي الرجلين قديم . وما قد يكون أهم مما سبق ، نسبة الشخصيات اليهودية في الشلة المحيطة بالرجل .لن نبني على الأمر خلاصاتنا، لكن هناك عبرة ولا شك قوية في وجود امثال جاك أتالي (مستشار الرئيس الشخصي) ، وروبير بادينتر (وزير العدل) وبيار دريفوس (وزير الصناعة) ، وهم من الفرنسيين اليهود الذين لم يتميزوا حتى الآن بموقف نقدي من اسرائيل . من هنا يمكن تفسير تنافس كل من بيغن وبيريز ـ وكانا خلال خضم معركتهما الانتخابية ـ على الترحيب بفوز ميتران ، كمكسب لاسرائيل . هذا دون ذكر الدور الذي لعبه جورج دايان ، أقرب أصدقاء ميتران وأقدمهم ، المتوفى منذ اشهر ، أن في قيام الحزب الحالي ، في بنيان زعامة ميتران نفسه أو في توثيق عرى علاقته باسرائيل . من جانب آخر ، كان لرئيس الوزراء الحالي (بيار موروا).ولوزير الداخلية (غاستون دوفير) مواقف شديدة التأييد لاسرائيل ، ورثاها على الأرجح عبر مرورهما في حزب غي مولّيه « بطل » السويس[١٤] .

- ٣ -

شكل مرور فاليري جيسكار ديستان على رأس الدولة الفرنسية سابقة مفيدة لفهم حدود القناعات الذاتية بعد تسلّم السلطة ، إذ تتضح المقاييس واحياناً تنقلب ، فتتكاثر الضغوط المتناقضة ، وتصبح الحاجة ماسة لمن هو قادر على أخذ الموقف السريع ، اذ تتبدّل القناعات أحياناً بفعل اصطدامها بالواقع . هذا الواقع ، هو في الآن معاً داخلي وخارجي ، وسنحاول فيما يلي إبراز بعض سماته .

يتمتع رئيس الجمهورية في فرنسا بصلاحيات دستورية واسعة قام العرف بتضخيمها بدلاً من أن يقلصها . ويحق له مثلاً ، (بموجب المادة ١١ من الدستور) التوجه مباشرة نحو الناخبين ، لكسر قرار اشتراعي نيابي المصدر ، كما يحق له (المادة ١٦) في عدد من الحالات الاستثنائية جمع السلطات كافة في يده لمجابهة ظروف خطيرة . وقد اثبت خلاف كل من بومبيدو وشابان دلماس سنة ١٩٧٢ ، وخلاف جيسكار وشيراك سنة ١٩٧٦ ، أنه في حال اختلاف وجهات النظر بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه ، فما على الثاني ، إلا أن يبدّل رأيه أو يستقيل. ممّا يعني عملياً أن الرئيس

= الفصل السابع والأخير منه المخصص للقضايا الخارجية ، أنظر :

François Mitterand, *Ici et maintenant* (Paris: Fayard, 1980), pp. 265-304.

(١٤) يصعب تصفح اي من كتب فرانسوا ميتران الشخصية دون أن تطالعك صفحات من الاعجاب الشديد بهذا أم ذاك من أصدقائه اليهود وبإسرائيل . كما أنه يصعب على المتتبع أن يجد تصريحاً له عن الصراع في منطقتنا لا يبدأه بالتأكيد على حق إسرائيل بالوجود . وينشأ بسبب ذلك إنطباع قوي متكرر بترابط شديد في ذهن الرجل بين صداقاته اليهودية وتأييده شبه العفوي لاسرائيل.(انظر بين مصادر اخرى ، رسالته الى مجلس المؤسسات اليهودية في فرنسا بعد انتخابه : « إني أعرفكم ، إني أقدركم ، إني أدعمكم ، » **لوموند** ، ١/٧/١٩٨١. وارتياح اليهود لنتيجة الانتخاب في تصريح أحد ابرز مثقفيهم ، كما في مقابلة مع رئيس المجلس اليهودي العالمي (**لوموند** ، ٢٢ /٧/ ١٩٨١) . ولا شك أن مكانة خاصة ، يجب أن تحفظ في هذا السياق ، خصوصاً منذ وفاة جورج دايان ، لجاك أتالي ، نائب رئيس « الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد » في فرنسا ومستشار الرئيس النافذ . إلى جانب تأثيره المتعدد الأوجه ، يلعب أتالي دور الصلة مع اليهود الفرنسيين ومع اسرائيل . فقد كان الشخص الثالث والوحيد في لقاء ميتران مع السفير الاسرائيلي ثم ممثلاً شخصياً للرئيس في اسرائيل في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ . هذا لا يعني أنه حصل على افضل استقبال في اسرائيل حيث يكره قادتها الموفدين الأجانب من الدين اليهودي : « فإما هم ممزقون فيخونون اسرائيل بشكل لاشعوري أو هم على اتفاق مع رؤسائهم فيخونونها وهم يدرون بما يفعلون » (**لونوفيل اوبسرفاتور** ، ٢٦/ ٩/ ١٩٨١) .

قادر ، تقريباً في أية لحظة ، على استبدال الحكومة ورئيسها ، كما هو قادر على إقالة أي من وزرائها . وقد توالى على الجمهورية الخامسة التي افتتحها دستور سنة ١٩٥٨ حتى الساعة ، ثلاثة رؤساء . الجنرال ديغول (١٩٥٨ ـ ١٩٦٩) ؛ جورج بومبيدو (١٩٦٩ ـ ١٩٧٤) ؛ فاليري جيسكار ديستان (١٩٧٤ ـ ١٩٨١) . وكانوا جميعاً شديدي الاهتمام بالسياسة الخارجية ، بل إن آخرهم حوّل منصب وزير الخارجية الى منصب تقنوقراطي بحت . من هنا ينبغي التأكيد أن الانتخابات الرئاسية كانت أساسية وعلى أن فرانسوا متيران ، على الرغم من تعدد انتقاداته لحجم سلطات الرئيس سابقاً ، بادر في اول مقابلة ادلى بها الى صحيفة فرنسية بعد انتخابه ، على التأكيد بأنه « سوف يمارس كامل السلطات التي يخوّله الدستور ممارستها »[١٥] .

ومن المهم الاشارة هنا إلى أن ميتران يتمتع ، على عكس من سبقه (الا في مرحلة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣) بأكثرية نيابية ساحقة تنتمي الى حزبه . ذلك أن الانتخابات النيابية التي حصلت في ١٤ و ٢١ حزيران / يونيو ١٩٨١ قد حملت للمجلس ٢٨٥ نائباً ينتمون الى الحزب الاشتراكي من اصل ٤٩١ . كما ينبغي إضافة ٤٨ نائباً شيوعياً ، لتصور حجم الأكثرية الحالية ، الاستثنائي في تاريخ فرنسا (خارج سابقة ١٩٦٨) .هذا يعني عملياً أنه ، لن تجرى في فرنسا انتخابات سياسية قبل سنة ١٩٨٦ ، لتجديد المجلس ، و ١٩٨٨ لانتخاب رئيس جديد .

ذلك يعني ايضاً أن التيارات المختلفة داخل الحزب الاشتراكي ، ستكون بالغة التأثير ، لأنها الوحيدة القادرة ، في الأمد المنظور ، وإن لم يحصل طارىء (أزمة اقتصادية خانقة ، حرب خارجية ، وفاة الرئيس..)على مجرى الحياة السياسية،لأنها الوحيدة القادرة على خلق أزمة حكم في فرنسا. لهذا فإن مدى مقدرة أجنحة الحزب على التفاهم مهم تتبعه . وهنا يجب القول ، ان ميتران هو زعيم الجناح الأبعد عن المواقف العربية داخل الحزب . فالجناح « اليساري » (سيريس) ، يتميز بعدد من المواقف القريبة من تلك التي يتبناها إجمالاً الحزب الشيوعي . أما الجناح « المعتدل » الذي يقوده ميشال روكار ، فقد تميّز تاريخياً بمواقف متقدّمة فيما يخص الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، على الرغم من غلبة الانتهازية السياسية عليه في الفترة الأخيرة[١٦] . أما الحليف الشيوعي ، فهو كما ذكرنا ، أقرب لاسباب شتّى من المواقف العربية . ويمكن التنبؤ دون خطر كبير من الوقوع بالخطأ أن

---

(١٥) **لوموند** ، ١٩٨١/٧/٢ . وأعاد ميتران تأكيده في مؤتمره الصحفي الأول . أنظر : **لوموند**، ١٩٨١/٩/٢٦ .

(١٦) كان ميشال روكار ، قبل انضمامه للحزب سنة ١٩٧٥ ، مثال السياسي الفرنسي اليساري الجديد المتحرر من ثقل السويس والجزائر . زار المخيمات الفلسطينية مراراً ، والتقى بقادة المقاومة وقال يوم بدء حرب تشرين/ اكتوبر : « إنه العدوان الاسرائيلي الرابع على العرب » . لكنه كان آنذاك على رأس حزب صغير (الحزب الاشتراكي الموحد) لا أمل له بالوصول للسلطة . من هنا ، فدخوله للحزب ، وكونه أكثر رجال الحزب شعبية حتى بعد انتخاب ميتران ، أدّيا إلى تعاظم حظوظه الشخصية بالوصول للسلطة ، وبالتالي إلى تضاؤل تدريجي في حماسه العربي . على الرغم من ذلك فإن العرب يجدون في الأقلية التي يقودها ، أكثر الاشتراكيين تجاوباً مع تطلعاتهم ، أمثال النائب لودريان مثلاً . وتجب الاشارة هنا إلى أن مجموعة روكار التي كانت تمثل ٢١ بالمائة من الحزب في آخر مؤتمراته (ميتز ١٩٨٠) أصبحت ١٥ بالمائة في الاجتماع التحضيري (١٢/٩/١٩٨١) للمؤتمر القادم (**فالانس**٢٣/١٠/١٩٨١). لكن شعبية روكار الشخصية قادرة على الأرجح على استيعاب هذا التقلص المرحلي ، خصوصاً إذا لاقت سياسة ميتران الاقتصادية (روكار لم يبد أي حماس للتأميمات مثلاً) مصاعب في الفترة المقبلة . بالمقابل ، حصل ميتران في الاجتماع التحضيري نفسه ، للمرة الأولى منذ سنوات ، على الاكثرية المطلقة من المندوبين (٥١ بالمائة) . أما مجموعة سيريس ، التي تعتبر جناح الحزب الايسر ، فيقودها وزير الدولة للبحث العلمي جان بيار شوفنمان ، ولها عدد من الحقائب الوزارية الأخرى . تميزت هذه المجموعة تاريخياً بدفاعها الحماسي عن ضرورة التحالف مع الشيوعيين . إلا أن دورها تعاظم من خلال حاجة ميتران لها في مواجهته لنمو تيار روكار . =

هذه المجموعات الثلاث ستضغط إجمالاً على ميتران وحكومته في وجهة أقل تأييداً لاسرائيل .

وجدير بالذكر أن هذه التيارات ، قد أدت حتى الساعة إلى أن مواقف الحزب الاشتراكي ، كانت في معظم الأحيان متقدمة ، من وجهة نظرنا ، على مواقف أمينه العام السابق ـ ورئيس فرنسا الحالي[١٧] . صحيح أن المؤتمر التأسيسي للحزب (١٩٧١) أيّد الموقف الاسرائيلي آنذاك ، وهو أن لاسرائيل حق الوجود وحق المرور في المياه الاقليمية ، كما أيد موقفها من أن الحدود يجب أن تثبت بينها وبين جيرانها ، من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين ، الأمر الذي كان العرب جميعاً يرفضونه آنذاك ، بموجب مقررات قمة الخرطوم (١٩٦٧) . لكنه دعم ايضاً انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة وخرج بجملة مبهمة عن الفلسطينيين هذه ترجمتها الحرفية : « الاعتراف بكل أمم الشرق الأوسط كدول ذات سيادة ، بما فيها أمة فلسطين العربية ، التي لها الحق في اختيار ممثليها والتفاوض بين كل دول المنطقة بهدف إعادة استقرار اللاجئين العرب». وفي مرحلة لاحقة اعتبر الحزب الفلسطينيين « امة لها الحق بالعيش على ارض يسمح بها القانون الدولي » مع التشديد على أن هذه الأرض لا يمكن أن تشمل اسرائيل .

وخلال سنة ١٩٨٠ ، وبهدف التهيئة للحملة الانتخابية ، أصدر الحزب مشروعه ، وهي الوثيقة الأساسية الاكثر حداثة . وقد جاء فيها التمسك بالتحالف الاطلسي ، ودعوة حارة لحوار الشمال والجنوب . ودعا المشروع ، إلى اعتراف متبادل بين اسرائيل والفلسطينيين وجاء فيه حرفياً ، ما يلي : « يؤكد الحزب الاشتراكي أن فرنسا ستبقى متمسكة بحزم بوجود وأمن دولة اسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وبالتطابق مع القرار٢٤٢الصادر عن الأمم المتحدة.لكن على فرنسا التأكيد ايضاً،على أن الاعتراف بحقوق الفلسطينيين الوطنية ، هو عنصر اساسي من عناصر السلام في الشرق الأوسط ، وبالتالي من أمن اسرائيل . ومن البديهي أن الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب ما يتضمن حق تشكيل كيانه الوطني»[١٨].ولا يأتي الحزب على ذكر معاهدة كمب ديفيد وفي مقابلة مهمة مع امين عام الحزب الحالي ليونيل جوسبان[١٩] ، أكد أن « السلام في الشرق الأوسط ، لا يمكن أن يتم الا عن حوار مباشر بين المعنيين . إلا أن هذا الحوار مشروط باعتراف متبادل ومتزامن بين الاسرائيليين والعرب وبخاصة الفلسطينيين طبعاً ... وشروط السلام الدائم ، هي انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ ، إلى حدود آمنة ، ومعترف بها من الجميع . ويجب في المسار نفسه ، أن يجسّد حق الفلسطينيين بوطن خاص بهم » . وهذا التعبير نفسه كان جيسكار ديستان قد كرّسه في جولته الخليجية . بالمقابل ، وفي الوقت نفسه ، كان ميتران يؤكد الاطروحات نفسها مضيفاً « إن على اسرائيل الاعتراف بالفلسطينيين وبحقهم في انشاء دولة » . هذا التعبير الأخير متقدم وقد اصبح منذ فوز ميتران معتمداً بصورة رسمية ، إذ كرره كلود شيسون وزير الخارجية خلال زيارته للمنطقة في الأيام الأخيرة من آب / اغسطس ١٩٨١.

ونحن نعتقد من جانبنا ، أن انفتاح عدد متزايد من الاشتراكيين ، على القضايا العربية ، ومن

= فقام تحالف ميتران ـ سيريس مع تأثر واضح للأول بافكار الثانية ، ومن مظاهره الاساسية صياغة « المشروع الاشتراكي » ، سنة ١٩٨٠ ، وقيام الحكومة الحالية بالتأميمات بسرعة . هذا ويشترك ميشال جوبير ، بصفة شخصية ، إذ أنه ديغولي تفرّد (تقريباً) بالتصويت لميتران ، في الحكومة كوزير للتجارة الخارجية . ولا يبدو (إن صدقت بعض المعلومات الصحفية) أن جوبير ، وهو معروف بمواقفه العربية المتقدمة ، مرتاح للدور المحدود الذي حدّده له الاشتراكيون .

(١٧) هذا هو على الأرجح التفسير للحادث المذكور سابقاً (هامش رقم ٩) .

(١٨) Parti Socialiste, *Le Project Socialiste* (Paris: Fayard, 1980). الفصل المهم هو الرابع : « فرنسا مستقلة ومنفتحة على العالم ، » ص ٣٣٧ ـ ٣٦٠ ، ومنه المقتطفات الواردة في هذه الفقرة .

(١٩) «Entretien avec Lionel Jospin,» *Politique internationale,* no. 10 (Hiver 1980/81), pp. 204-211.

ثم ، ضغطهم على قيادتهم المتخلفة في هذا المجال ، كما أن اجماع العرب الرسمي حول المسألة ، وضرورات التحالف مع الحزب الشيوعي ، القائم (بالرغم من بعض الأزمات) منذ سنة ١٩٧٢ كلها عناصر قد تضافرت لتعديل موقف الرئيس الفرنسي . ونذهب إلى أن في ذلك أمثولة للمستقبل ، وأن على العرب متابعة وتوثيق اتصالاتهم ، بمختلف عناصر الاكثرية السياسية الجديدة بمعزل عن عدم الرضا الذي يمكن أن يبديه ميتران واصدقاؤه من هذه الاتصالات . ومن الضروري تعدّي الساحة السياسية البحتة بتوثيق العلاقة مع النقابات ، ووسائل الرأي العام والمؤسسات والجمعيات المهتمة بالقضايا الخارجية .

ومن الواضح أن المرحلة الحالية ، هي مرحلة انشائية . إذ من المرتقب أن يكرّس مؤتمر فالانس قيادة ميتران وهيمنة تياره ، كما انضمام التيارات الأساسية الأخرى (موروا ، روكار ، سيريس) إليه ، عن حماس أو عن رضوخ للأمر الواقع . وهذا ما يفسّر عدم تقديم أي من هذه التيارات مشروع قرار للمؤتمر متميز عن مشروع القيادة . غير أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر طويلاً ، خصوصاً بعد قيام ميتران بتنفيذ أجزاء كبيرة من برنامجه الانتخابي المثيرة للجدل أو للمعارضة (تأميمات ، الغاء عقوبة الاعدام ، لا مركزية تعطي صلاحيات واسعة للادارة المحلية) ، ناهيك عن صعوبة حل المعضلتين الاساسيتين (التضخم والبطالة) ، وتوقع مزيد من الخطورة في أولاهما . لذا ، ليس رجماً بالغيب ـ بالنظر لضعف المعارضة حالياً ـ أن تقوم تيارات الحزب المختلفة بالتمايز تدريجاً عن السلطة بأخذها مواقف تتبنّى بعض الاعتراضات الصادرة إن عن نقابات العمّال (سيريس) أو عن رجال الاعمال (روكار) .. وفي مرحلة التمايز هذه ، التي قد تحصل في أمد لا يتجاوز السنتين ، من الطبيعي أن تسعى التيارات المختلفة إلى اتخاذ مواقف من السياسة الخارجية أقل التصاقاً بالسلطة . وقد يحمل ذلك الحزب الى تعميق ازدواجيته مع الحكومة حول عدد من المسائل الداخلية والخارجية .

- ٤ -

قد تكون **الجالية اليهودية** في فرنسا،قد صوتت في أكثريتها الى جانب فرانسوا ميتران وحزبه سنة ١٩٨١ ، وهذا طبيعي . هذه الجالية مكونة من حوالى ٦٠٠ الف نسمة ، ممّا يجعل فرنسا في الموقع الرابع من حيث عدد مواطنيها اليهود ، بعد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واسرائيل . لكن هذه الجالية ، ذات هوية غير ثابتة خارج الأحداث الكبرى ، وهي منقسمة ـ على الاجمال ـ الى فئتين : الذين من أصل اوروبي هم في الاجمال مندمجون في المجتمع ، ومتوزعون في مختلف تيارات السياسة الفرنسية ، والعرب اليهود من شمال افريقيا حيث كانت فرنسا قد منحتهم الجنسية الفرنسية ، بهدف فصلهم عن اكثرية السكّان . هؤلاء هم أكثر اهتماماً بالصراع العربي ـ الاسرائيلي . غير أنه يصعب القول أن في فرنسا « تصويت يهودي » متجانس ، أو أنه ذات شأن كبير ، بالنظر الى أن اليهود يمثلون حوالى واحد بالمائة ، من مجمل السكان (٥٤ مليون في ١ / ١ / ١٩٨١) .

بالمقابل ، يوجد حوالى ١,٨ مليون عربي في فرنسا (منهم ، في ١/١/١٩٨١ ، ٨٠٨١٧٦ جزائرياً و ٤٢١٢٦٥ مغربياً و ١٨٣٧٨٢ تونسياً أي حوالى ١,٤ مليون عربي من المغرب العربي الكبير) . لا شك أن الأكثرية الساحقة من هؤلاء يعمل في الوظائف الدنيا . الا أن تأثيرهم في اللحظات الحاسمة خطير كما اثبتت تجربة جبهة التحرير الجزائرية خلال نضالها . وقد عمل الفلسطينيون ، وبعض الجهات العربية على التقرّب من هذه الجاليات وإعادة تنظيمها . ويمكن الاشارة الى تظاهرات سنة ١٩٧٣ الحاشدة ، كمثال على نجاح نسبي في هذا المجال . الا أن القلق ، والتنافس العربي ، ورغبة

الاندماج عند البعض ، والتمزق الثقافي لدى الأجيال الجديدة ، جعل التعبئة أمراً صعباً جداً في المرحلة المنظورة .

والخلاصة التي نستنتجها من هذه الاشارات العابرة هو ضرورة الحذر في مجال تقويم « المسلك اليهودي » كما في مقاربة الوجود العربي في فرنسا . ولا نعتقد أن لهذين الطرفين أي تأثير حالي أم لاحق ، نافذ في مجال صنع القرارولوأنه من المفيد إبقاء العنصر البشري في الحسبان . وجدير بالذكر ، أن الحزب الاشتراكي كان الأكثر اهتماماً بمسألة العمّال المهاجرين حتى الساعة، وأن فوزه أدى الى تزايد آمال عدد كبير منهم بحل مشاكلهم المعلّقة ممّا ـ في رأينا ـ يزيد مشروع تعبئتهم صعوبة[٢٠] .

- ٥ -

مختلف تماماً أمر **النفط** ووزنه وتأثيره . لقد استوردت فرنسا سنة ١٩٨٠ ، ١٠٩,٤ مليون طن من السائل الاسود . ومصدر أكثر من ثلثي هذه المستوردات عربي . وترى السعودية نفسها في طليعة المصدرين الى فرنسا إذ أمّنت لها ٣٧,٩ بالمئة من حاجاتها النفطية سنة ١٩٧٨ و ٣٥,١ بالمائة سنة ١٩٧٩ و ٣٥,٤ بالمائة سنة ١٩٨٠ (٣٨,٩ مليون طن) لكن هذه النسبة ارتفعت إلى ٥١ بالمائة ، في النصف الأول من سنة ١٩٨١ ، بسبب الحرب العراقية ـ الايرانية . ويأتي

جدول رقم (١)

نشاط الشركات النفطية الفرنسية في الوطن العربي لسنة ١٩٨٠

البلد	تنقيب	إنتاج	تكرير	توزيع
ابو ظبي	■	■		
تونس	■	■		■
الجزائر	■	■		●
الجماهيرية العربية الليبية	■	■		
جيبوتي				● ■
دبي ـ عمان	■	■		
السودان	■			■
لبنان				●
مصر	■			
المغرب	■		■	● ■

■ شبكة عادية ● نفط طيران .

المصدر : Comité Professionel du Pétrole, *Pétrole 1980* (Paris: Comité Professionel du Pétrole, 1981), p. B7.

---

(٢٠) إن أمراً يمكن أن يغيّر هذا الوضع ، وهو إعطاء حق الاقتراع للعمال الأجانب في الانتخابات المحلية ، اسوة بالسويد والدانمرك . هذا العرض ، الذي ورد بصورة مبهمة في المشروع الاشتراكي ، تبناه وزير الخارجية علناً خلال زيارته للجزائر في ١٠ / ٨ / ١٩٨١ . إلا أن جزءاً مهماً من قادة الحزب أبدوا تحفظهم عليه ، ناهيك عن معارضة كل الأحزاب الأخرى بما فيها الحزب الشيوعي . (انظر ردود الفعل في : **لوموند** ، الأعداد بين ١٢ و ٢٠/٨/١٩٨١) . وقد أظهر استطلاع للرأي العام (أجرته **باري ماتش** ، ٢٠/٨/١٩٨١) أن ٥٨ بالمائة من الفرنسيين يعارضون المشروع . ويشكل العرب حوالى اربعين بالمائة من مجمل الأجانب في فرنسا (٤,١ مليون في ١/١/١٩٨١) .

العراق في المرتبة الثانية ، إذ أمّن ١٧,٨ بالمائة من حاجات فرنسا النفطية ، سنة ١٩٧٨ ، ١٩,٣١ بالمائة سنة ١٩٧٩ و ٢١,٦ بالمائة سنة ١٩٨٠ قبل أن تنهار صادراته بفعل الحرب . أما المرتبة الثالثة ، فتحتلها نيجيريا (١٠ بالمائة تقريباً خلال السنوات الثلاث الأخيرة) بينما تحتل بلدان عربية مواقع اخرى (ابو ظبي حوالى ٦ بالمائة ، الجزائر ٤ بالمائة وقطر والكويت وليبيا بين ٢ و ٣ بالمائة حسب السنوات) . وتلعب الشركات الفرنسية دوراً مهماً في مختلف مجالات النشاط النفطي ، كما يبدو من الجدول رقم (١) . فهي تقوم بالتنقيب عن النفط في ثمانية بلدان عربية ، وبإنتاجه في خمسة بلدان ، وبتكريره في بلد واحد وبتوزيعه في ستة .

جدول رقم (٢)
الواردات الفرنسية من النفط الخام للسنتين ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠

البلـــد	١٩٧٩		١٩٨٠		النصف الأول من ١٩٨١
	ملايين الاطنان	٪	ملايين الاطنان	٪	٪
أبو ظبـي	٧,٠٦	٥,٦	٦,٦٩	٦,٤	٧
الجزائـــر	٤,٧٢	٣,٧	٤,٣١	٣,٩	٣,٨
الجماهيرة العربية الليبية	٣,٩٨	٣,٢	١,٩٢	١,٨	٢,٤
العراق	٢٤,٠٥	١٩,١	٢٣,٦٥	٢١,٦	٣,١
قطـــر	٣,٧٠	٢,٩	٢,٥٠	٢,٣	٣,٦
الكويـــت	٤,٩٤	٣,٩	٢,٩١	٢,٧	٢,١
المملكة العربية السعودية	٤٥,٠٧	٣٥,٨	٣٦,٨٦	٣٣,٧	٥١
مصادر عربية أخرى	٤,١٤	٣,٣	١,٧٢	١,٥	١,٢
مجمل النفط العربي	٩٧,٩٦	٧٧,٥	٨٠,٨٦	٧٣,٩	٧٤,٢
مصادر غير عربية	٢٨,١٩	٢٢,٥	٢٨,٥٩	٢٦,١	٢٥,٨
المجموع	١٢٦,١٥	١٠٠	١٠٩,٤٥	١٠٠	

ويؤدي هذا الاعتماد الحاد على النفط المستورد ، والعربي تحديداً ، إلى عجز مستمر في ميزان المدفوعات الخارجي . فبالنسبة للسعودية مثلاً نرى فرنسا قد دفعت سنة ١٩٨٠ ، ٣٦,٨ مليار فرنك ثمناً للنفط السعودي ، بينما لم تتعدَ صادراتها للمملكة ٦,٢ مليار أي بعجز يفوق ٣٠ مليار فرنك . وفي الاجمال أدى ارتفاع اسعار النفط سنة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ إلى مضاعفة العجز التجاري الفرنسي ٦ مرات (من ١٠ الى ٦٠ مليار فرنك) ولو أنه ليس السبب الأوحد في ذلك . وقد بلغت قيمة الواردات من الطاقة (نفط خام ، مواد مكرره وغاز طبيعي) سنة ١٩٨٠ مبلغ ١٥٠ مليار فرنك فرنسي أي ٢٦,٣ بالمائة من قيمة كل الواردات الفرنسية بينما بلغت صادراتها من الطاقة ١٨ مليار فرنك أي ٣,٨ بالمائة من مجمل صادراتها . ويعادل عجز فرنسا من الطاقة لسنة ١٣١،١٩٨٠ مليار فرنك ، اذ لا تبلغ صادرات الطاقة أكثر من ١٢,٤ بالمائة من وارداتها .

وتشهد فرنسا حالياً ، كما معظم الدول المصنّعة انخفاضاً في مستوى وارداتها النفطية ، إن بسبب تزايد عدد المحطات النووية او بسبب نجاح سياسة تخفيض الاستهلاك. فاستيراد سنة ١٩٨٠

كان ١٤ بالمائة أقل من السنة التي سبقتها . إلا أن ذلك لا يعني أن ليس هناك حدود ضيقة جداً لهذا المنحى . فانخفاض الاستهلاك مرتبط مباشرة بارتفاع الاسعار ، وقد يحمل فائض النفط على زيادة الاستهلاك . ومن ناحية أخرى ، يرتبط استهلاك النفط بمستوى النمو الاقتصادي ، فإن هذا النمو ٤ بالمائة في مجمل الدول المصنّعة يقدّر أن الطلب على النفط سيتزايد بحيث ترتفع اسعاره مجدداً . وفيما يخص فرنسا مباشرة تنبغي الاشارة الى أن برنامج الحزب الاشتراكي يقضي بتجميد إنشاء المحطات النووية وقد قام الحكم الجديد فعلياً بتجميد البناء في ستة منها ولهذا أثر أكيد على مستوى استهلاك النفط خلال العقد القادم . إن فرنسا هي من اكثر الدول المصنّعة تأثراً بالنفط العربي . حاجتها له ماسة وستبقى كذلك إلى آخر القرن على الأقل .

- ٦ -

لسد العجز المالي المتأتي عن النفط تسعى فرنسا إلى تحسين **موقعها التجاري** في مختلف البلدان العربية ، والنفطية منها خاصة . ينبغي التذكير هنا بهشاشة الموقع التجاري في معظم البلدان العربية لسنوات قليلة خلت . ويعرف الفرنسيون بوضوح أن المنتوجات الفرنسية كانت ـ خارج الاستثناء الجزائري ـ تحتل نسبة بسيطة من سوق دول النفط . كما يدرك الفرنسيون أن ضعف موقعهم التجاري في مقابل حجم تبعيتهم النفطية يحتم عليهم ، القيام بتنازلات أو على الأقل تقديم ما يستنكف الآخرون ، ذوو المواقع الراسخة (الولايات المتحدة وبريطانيا) أو النشطة المثيرة للاعجاب (اليابان ودول الشرق الأقصى المصنّعة) عن تقديمه . إن عليهم تقديم نوعية أفضل ، إن عليهم قبول شروط اصعب ، إن عليهم تقديم خدمات وبيع منتوجات يستطيع الآخرون أن يقدموها دون ضرر كبير . إن عليهم مثلاً بيع الأسلحة،ونقل التكنولوجيا المتقدمة (النووية مثلاً) إن أصرّ العرب على ذلك . في هذا السياق ، ليس من

جدول رقم (٣)

التبادل التجاري بين فرنسا والبلدان العربية لسنة ١٩٨٠ (بملايين الفرنكات الفرنسية)

البلـد	الصادرات	البلد	الواردات
الجزائر	١١٠٩٨	المملكة العربية السعودية	٣٦٨٢١
المملكة العربية السعودية	٦١٦٩	العـراق	٢٣٤٩٩
مصـر	٥٥٠٨	الامارات العربية المتحدة	٨٠٧٣
المغـرب	٥٠٢٤	الجزائـر	٧٢٦٥
العراق	٤٥٦٧	الكويت	٣٤٨٧
تونس	٣٩٥٣	المغرب	٣٢٦٩
الجماهيرية العربية الليبية	٢٨٤٣	قطـر	٢٦٨١
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٣	الجماهيرية العربية الليبية	٢٨٠٤
لبنـان	١٤٦٩	تونـس	١٦٥٠
الجمهورية العربية السورية	١٣٨١	مصـر	٥٣٥
الكويت	١٢٥٣	الجمهورية العربية السورية	٥٠٤
الأردن	٨٣٢	موريتانيا	٣٢١
اليمن	٦٥٥	السودان	٢١٨
موريتانيا	٤١٩	عمان	١٠٧
قطـر	٣٩٩	لبنان	٨٤
السودان	٣٨٣	جيبوتي	٢٩
جيبوتي	٢١٢	الصومال	٦
البحرين	١٧٩	الأردن	٢
عمان	١٦٧	البحرين	١
الصومال	١١٧	اليمن	١
اليمن الديمقراطية	١٠٢	اليمن الديمقراطية	٠,٢
المجموع	٤٨٧٠٤	المجموع	٩١٥٣٩

الدولار = ٥,٥١ فرنك فرنسي .

المصدر : احتسب من : *Middle East Economic Digest*, 9 October 1981, p. 13.

الخطأ القول ، أن الحكم السابق قد اتّبع سياسة مركنتيلية في جوهرهـا ، سياسية في تعبيرها . وأنه اضطر بسبب ذلك للجوء الى سياسة دفاع عن الذات حازمة إزاء الانتقادات الداخلية (من الحزب الاشتراكي خصوصاً) والخارجية (من الولايات المتحدة إجمالاً) .

بلغت صادرات فرنسا للوطن العربي سنة ١٩٨٠ حوالى ٤٨ مليار فرنك ، (ما يقارب ١٠ مليـار دولار) غير أن العجز الفرنسي في الميزان التجاري مع العرب ، الذي ضاعفه ارتفاع اسعار النفط خلال السنة الماضية ، بلغ ٤٢ مليار فرنك . وقد برزت السعودية كأول مستورد عربي للمنتوجات الفرنسية ، سنة ١٩٨٠ . لكن العراق مستورد كبير ايضاً . وتجدر الملاحظة الى أن سنة ١٩٨١ ستحمل في طياتها فائضاً في الميزان التجاري الفرنسي / العراقي ، سببه استمرار تدفق البضائع الفرنسية ، وانخفاض حجم الصادرات النفطية العراقية . ولفرنسا طبعاً مواقع تجارية متميزة في البلدان التي سبق أن استعمرتها (المغرب ، الجزائر ، تونس ... الخ) . فعلى الرغم ـ مثلاً ـ من واردات النفط والغاز ، فقد شهد الميزان الجزائري/الفرنسي فائضا لصالح باريس بحوالى٤مليارات دولار سنة١٩٨٠. إذ أن فرنسا بقيت اول مصدّر نحو الجزائر بينما اصبحت الولايات المتحدة اول مستورد منها . بكلمة اخرى إن العجز قد حمل فرنسا على مزيد من النشاط ، والتنازلات للفوز بمواقع جديدة ، خصوصاً في المشرق النفطي ، وقد نجحت في ذلك باطراد في العراق ، وبشكل اضعف في كل من السعودية وليبيا ، وامارات الخليج .

إزاء هذا النجاح التجاري النسبي ـ وبدونه لتعرضت فرنسا لكارثة اقتصادية ـ تجد الحكومة الفرنسية الجديدة نفسها في مأزق صعب . ذلك أنها دأبت خلال السنوات الماضية على انتقاد « التنازلات » التي أقدمت عليها الحكومات السابقة في سبيل ترسيخ اقدام فرنسا الاقتصادية في البلدان العربية . وقد ركّزت هجومها بالتحديد على نقل التكنولوجيا النووية وعلى مبيعات السلاح . أما وقد وصلت الى السلطة،فإن التخلّي عن عدد من اطروحاتها بدا ضرورياً،ولو أنه مكلف على صعيد الرأي العام . من هنا يبرز عدد من المبادرات المتناقضة التي لا بد لها من أن تنجلي عن محصلة ما ، خلال الاشهر القليلة المقبلة ، وهي محصلة سيلعب رد الفعل العربي ـ على ما سوف يسبقها من مبادرات فرنسية ـ دوراً مهماً في صوغها .

والمثال الأوضح ، مسألة **مقاطعة اسرائيل** فهي تعود لنهاية سنة ١٩٧٦ حين قام بعض الدول الغربية بحملة ضد المقاطعة العربية للشركات المتعاملة مع اسرائيل . وقد صدر خلال سنة ١٩٧٧ في فرنسا ، وغيرها من الدول (بينها الولايات المتحدة) تشريعات تعتبر هذه المقاطعة نوعاً من التمييز العنصري وتمنع الشركات الفرنسية من احترامها . فالقانون الفرنسي صدر في ٧ حزيران / يونيو ١٩٧٧ باجماع نيابي ، وهو قضى بغرامات مالية كبيرة على من يصعّب امكانات العمل لشخص او لمؤسسة بسبب الدين او العرق . الا أن هذا القانون جاء في الوقت الذي كانت فرنسا تسعى جاهدة لتحسين مواقعها التجارية في الوطن العربي . لذا بادر رئيس الوزراء ، بعد إقرار القانون بأسابيع باصدار تفسير له يلغي مفعوله تماماً . وقد ألغى القضاء الاداري هذا التفسير في ١٨ / ٤ / ١٩٨٠ فما كان من الحكومة الا أن اصدرت « تفسيراً » مماثلاً في ٩ / ٥ / ١٩٨٠ . ولقد كانت التجمعات اليهودية دائماً وراء الغاء التفسير المعطل للقانون إن قضائياً أم سياسياً . في هذا الجو ، تميّز ميتران عن المرشحين الآخرين بدعمه الصريـح لمحاربة المقاطعة العربية . وقد ذكّر رئيس المجلس الأعلى للمؤسسات اليهودية ، ميتران بوعده في ١٧ / ٦ فما كان من الأخير الا أن اصدر بياناً بضرورة الغاء التفسير في اليوم نفسه . بقي أن تقوم الحكومة باصدار تفسير جديد لقانون ١٩٧٧ وهذا ما فعلته عملياً

وبمحتوىٰ يلغي مفعول المقاطعة العربية . والواقع أنه في الفترة الممتدة بين قرار الرئيس في ١٧ / ٦ (إن لم نقل من انتخابه في ١٠ / ٥) حتى إصدار التعميم الحكومي الجديد في ١٧/ ٧ مرّ شهر لم تتوقف التجمعات اليهودية خلاله يوماً واحداً عن نشر ومناقشة مشروع التعميم الحكومي بنداً بنداً . بينما لم يقم العرب ، على حد علمنا على الأقل ، بأي مبادرات فعّالة منسقة في الاتجاه المعاكس . بل إن صدور التعميم الجديد لم يثر ردود فعل مباشرة ، خارج اعتراض رئيس غرفة التجارة في الكويت (وقد اهتمت به الدوائر الرسمية الفرنسية والصحافة رغم طابعه المحدود والقطري)[٢١] .

والمثال الآخر هو **بيع الاسلحة** . ففي الخامس من حزيران / يونيو ، كان الرئيس يزور معرض لوبورجيه السنوي للطيران . قبل وصوله كان مساعدوه قد طلبوا من الشركات الموجودة في المعرض سحب الصواريخ والاسلحة عن الطائرات لكي لا يراها الرئيس . الحادثة رمزية طبعاً لكنّها معبّرة عن تطلعات « سلموية » قديمة لدى الرجل ولدى حزبه . ولكن ميتران وجد نفسه هنا أيضاً أمام مأزق ففي سنة ١٩٨٠ صدّرت فرنسا ما قيمته ٢٤ مليار فرنك (اكثر من ٥ مليارات دولار) سلاحاً ، مما جعلها في المرتبة الثالثة من مصدري السلاح بعد الجبارين ، باستيلائها على ما يقارب ١٠ بالمائة من سوق السلاح العالمية . وهذا الرقم عالٍ بالنسبة لفرنسا ، وسبب ذلك أن فرنسا تبيع لمن يدفع (أو بالكاد) فالاستثناءات قليلة (اسرائيل منذ سنة ١٩٦٨ ، البرتغال بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، وافريقيا الجنوبية منذ ١٩٧٧ وبعض القيود على طلبات التشيلي) ، وقد سمح هذا الانفتاح بمضاعفة المبيعات اربع مرات خلال ست سنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٨٠) ودخلت الاسلحة الفرنسية الى ٦٦ بلداً مختلفاً[٢٢] .

والبلدان العربية تعتبر في مقدمة البلدان المستوردة للسلاح الفرنسي منذ سنة ١٩٧٨ ، ٢٠ بالمائة من صادرات الاسلحة الفرنسية تستوعبها السعودية بمفردها . وفي تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ حصلت فرنسا على اكبر عقد في تاريخها إذ سلّمتها السعودية مسؤولية مشروع **الصواري** القاضي بتحديث بحريتها العسكرية لقاء ١٤ مليار فرنك . ويأتي العراق في المرتبة الثانية ، وكانت الحكومة السابقة قد استمرت في تموينه بالاسلحة والعتاد بعد نشوب الحرب مع ايران وحتى خروجها من السلطة . ففي الاول من شباط / فبراير الماضي مثلاً سلمت فرنسا السرب الأول (٤ طائرات) من الستين (ميراج) التي تعاقد العراق بشأنها . وفي الاجمال فإن ٥٥ بالمائة من صادرات فرنسا من الاسلحة تذهب الى بلدان عربية . وكان الحزب الاشتراكي دائماً في موقع المنتقد لهذه الصفقات . ما العمل وهو الآن في السلطة ؟ أيقفل الباب أمام نشاط مربح في عز ازمة الغرب الاقتصادية ؟ هل هو قادر على إغفال رقم واضح . لقد زادت مبيعات السلاح للخارج بوتيرة اكبر مرتين من معدل مجمل الصادرات الفرنسية خلال الخمس سنوات الأخيرة . بل إن هناك مسألة اهم : هل بامكان دولة بحجم فرنسا أن تطور سلاحها بشكل مستقل دون أن تموّل صادراتها من السلاح جزءاً من تكاليف

---

(٢١) في مقابلة مع : **الأنباء** (الكويت)، ١٩٨١/٧/٢٣. عن النشاط اليهودي ، انظر : **لوموند** ، ٦/٢١/ ؛ ٧/٩ و ١٩٨١/٧/١١ . وقد أبدت الجامعة العربية تخوفها لاحقاً من الأمر ، لكن الأمين العام لم يثر الموضوع علناً عند زيارته لميتران في ١٩٨١/٩/٢٥ . وقد بدا لنا أن الأوساط الاقتصادية الفرنسية أكثر اهتماماً بالموضوع من العرب أنفسهم .

(٢٢) هل يعود ميتران عن قرار ديغول بوقف السلاح الى اسرائيل ؟ الموضع حرج للغاية ، ففرنسا ليست الولايات المتحدة لتسمح لنفسها بذلك دون خطر بالغ على مصالحها . ليس ما يشير إلى ذلك حالياً ، ولا يبدو أن الاسرائيليين يضعون المسألة شرطاً لتحسين علاقتهم بفرنسا . وبالنظر لعزلة اسرائيل السياسية، ولوصولها غير المشروط تقريباً لمصادر السلاح الاميركية ، لانتاجها الذاتي ، كما للحرج الذي سوف تقع فيه فرنسا ، فإننا من جانبنا لا نتوقع عودة تصدير الأسلحة الفرنسية الى اسرائيل في الأمد المنظور (إلّا كموازنة لتنازل مهم باتجاه العرب) .

البحث والتجربة والانتاج ؟

القواعد التي عبّر الاشتراكيون عنها هي التالية : « لن تبيع فرنسا السلاح الى الدول غير الديمقراطية ، او العنصرية او المنخرطة في حرب »[٢٣] . هذه الشروط ، تعجيزية ، وهي تسمح لمنافسي فرنسا بعقد امال كبيرة امام الفرص التي تفتحها لهم سياسة فرنسا الجديدة . هذا ما عبّرت عنه **الأيكونوميست** البريطانية بعنوان : « ميتران يوقّع شيكاً لمنتجي السلاح الأجانب » . إذ أن تطبيقاً حرفياً لهذه الشروط يلغي الاكثرية الساحقة من العقود ، بما فيها العقود العربية الكبرى ، ناهيك عن الهند والباكستان ودول أميركا اللاتينية .

إذن ، يمكن إلغاء قاعدة بقاعدة اهم ، فقد أعلنت الحكومة الفرنسية غداة تأليفها أنها ستحترم العقود الموقعة ممّا يعني أنها ستسلّم الاسلحة التي أوصي عليها ، بما فيها الزوارق الثلاثة التي سلّمت (بعد حادث مثير) إلى ايران . أما فيما يخص العرب ، فقد اعطيت تأكيدات واضحة للسعودية أنها ستتسلّم طلباتها كما كان متفقاً عليه كما أن فرنسا مستعدة لدراسة اي اتفاق جديد . أما مصر فكانت أول مستورد يوقع عقداً جديداً (في ١٠ / ٦ / ١٩٨١) مع الحكومة الاشتراكية إذ أوصت على ١٦ طائرة ميراج ـ ٥ معدلة إضافية . العراق يبدو أن لديه بعض الشكوك فيما يخص عقوده الفرنسية الكبرى : تسليم الميراج ف ـ ١ ، ترخيص لصنع طائرات الفا ـ جت في العراق ، وشراء صواريخ للدفاع الجوي . كما أن وضع المغرب (هليكوبتر مضادة للمدرعات ، وطائرات ميراج) مشابه . لكن المفاجأة كانت في رفع الحظر عن ليبيا في منتصف تموز / يوليو الماضي ، وكانت الحكومة السابقة قد فرضته رداً على التدخل الليبي في تشاد . والغريب في الأمر أن ميتران كان قد اتهم في المناظرة التلفزيونية منافسه أنه ما زال يبيع اسلحة سراً الى ليبيا ، فإذ به يرفعه تماماً في أقل من شهرين بعد تسلّمه السلطة (١٠ زوارق سريعة و ٣٢ ميراج ف ـ ١) . ويبدو أن دعم ليبيا للفرنك من خلال تحويلات كبرى في المصارف السويسرية كان السبب في رفع الحظر المفاجيء[٢٤] .

ما الذي يمكن استنتاجه للمستقبل ؟ يؤكد رئيس الوزراء : « إننا لا نريد أن نبقى ذلك المصدّر الكبير للسلاح في الساحة الدولية . ولكننا نود احترام الالتزامات التي تعهّدت بها فرنسا سابقاً . وعلينا أن ندرس القضايا آخذين بعين الاعتبار توجهات عدد من الدول التي لا تريد أن تدخل في سياسة التكتلات ، من جانب أم من آخر . كما أننا لا نستطيع أن نعدّل انتاج مصانعنا بسرعة . غير أن ارادة فرنسا هي في عدم الابقاء على الوضع الحالي غير المقبول حيث فرنسا هي أحد أكثر البلدان المصدرة للسلاح لكل الذين هم في حالة حرب »[٢٥] . هناك اذن توجّه لتخفيض حجم مبيعات السلاح ، تقابله اعتبارات أساسية : هي المصانع القائمة والعقود الموقعة ورغبة فرنسا في دعم الدول غير المنحازة . هذه الاعتبارات واسعة بشكل كافٍ للخروج من الشروط الثلاثة المذكورة سابقاً والتي تتعلق بطبيعة السلطة في البلد المستورد . ورئيس الوزراء على اية حال لا يذكر شرطاً واحداً من هذا الصنف .

---

(٢٣) «Entretien avec Lionel Jospin,».

(٢٤) لم يصطحب ميتران وزير الدفاع في زيارته الرسمية للسعودية في ١٩٨١/٩/٢٦ ، تعبيراً عن حرصه على طرح المسائل السياسية ومعالجة « القضايا الكبرى » . لكن وزير الدفاع سيزور المملكة خلال اقل من شهرين بعد رئيسه وقد اعطى على ما يبدو ضمانات بعدم تأميم المال السعودي الموظف لتطوير طائرة الميراج ٢٠٠ او في شركة طومسون . بالنسبة للعراق ، بدت الأنباء عن نتائج زيارة السيد طارق عزيز لباريس متناقضة ونحن لا نستطيع الجزم بنتائجها . اما تفسير الموقف من ليبيا ، فقد تردد في عدد من الصحف الفرنسية (مثلاً : **لوبوان** ، ١٩٨١/٧/٢٠) .

(٢٥) **لوموند** ، ١٩٨١/٦/١١ .

إن فرنسا مضطرة لأن تبقى مصدّراً كبيراً للسلاح إن لضرورة بناء سلاحها ذاته ، أو لسد العجز في ميزانها التجاري . وأن العرب سيبقون ، من ناحية أخرى ، في رأس لائحة المشترين لأنهم أساساً قادرون على ذلك[٢٦] . غير أنه من المناسب انتظار وقف التصدير في عدد من الحالات الحادة كالدول العنصرية (افريقيا الجنوبية) والديكتاتوريات العنيفة القمع (تشيلي ، الأرجنتين) . ومع اعتقادنا أن سيل الأسلحة الفرنسية نحو البلدان العربية لن يتوقف ، فإن حجمه قد يتضاءل بصورة طفيفة وفي ظروف محددة.لكن توزيع هذا السيل بين مختلف البلدان العربية سيختلف عمّا كان حتى الآن ، إذ أن الموضوع مرتبط مباشرة ، واكثر مما مضى ، بالتحالفات الفرنسية الجديدة داخل المجموعة العربية . هذا ما يفسّر قرار رئيس الوزراء بعدم حصر المسألة بوزارة الدفاع وبإدخال وزارة الخارجية كطرف مباشر لصنع القرار في مجال بيع السلاح .

لم تكن الحكومة الفرنسية قد استقرت بعد حتى وقعت في حرج شديد نتيجة الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي الذي تبنيه فرنسا بالقرب من بغداد (والذي توفي فيه مهندس فرنسي) . طرح الحدث موضوعاً يهمنا هنا هو : **التعاون النووي** الذي تقوم به فرنسا مع عدد من الدول في العالم . ومن المفيد التذكير بحجم مساهمة فرنسا في بناء القدرة النووية الاسرائيلية . كان علماء البلدين يعملون لفترة طويلة بدأت في الخمسينات يداً بيد لدرجة أنهم شاركوا في التجارب النووية التي كانت فرنسا تجريها حتى عام ١٩٦٢ في الصحراء الجزائرية . اما في المرحلة الحالية فإن اهم عقد نووي فرنسي كان مع العراق سنة ١٩٧٥ ـ بحدود ٢٧٥ مليون دولار ـ وحصلت فرنسا بموجبه على عقود نفطية طويلة الأمد ، وعلى صفقة سلاح كبيرة . وقد أدى عدد من العراقيل الى تأخر في تنفيذ المشروع منها اغتيال المسؤول الأول من الجانب العربي يحيى المشد سنة ١٩٨٠ (بعد محاولة فاشلة سنة ١٩٧٨) ومقتل عالم عراقي آخر في سويسرا بظروف مشبوهة ، وخصوصاً تفجير المفاعل الأول في فرنسا في نيسان ١٩٧٩ . إلا أن المفاعل ركّب في ١٩٨٠ وبدأ اعماله حتى ضرب في حزيران / يونيو الماضي . ومن ناحية اخرى وقعت فرنسا في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ اتفاقية مع ليبيا للتنقيب عن اليورانيوم ولتدريب الكوادر ، لكن العقد لم يعط ثماراً . وفي مطلع هذه السنة وقعت فرنسا اتفاقية مع مصر تعهّدت بموجبها بتقديم مساعدة تقنية نووية ومفاعلين لبنائهما بالقرب من الاسكندرية . وقد وقعت فرنسا أيضاً عقوداً مختلفة أقل اهمية مع الجزائر (١٩٨١) والمغرب والسعودية وسوريا والامارات ، كما أنها بدأت مفاوضات مع تونس والكويت .

من الضروري التأكيد على أن التعاون النووي الفرنسي مع هذا ام ذاك من البلدان العربية (خصوصاً تلك التي لها نزعة استقلالية ام توجه معادي للغرب) مكلف للسلطة إن إزاء الرأي العام الفرنسي الواسع أو ، بالخصوص ، في علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية التي تسعى ، من خلال محاولة منع انتشار الاسلحة النووية ، إلى منع التوازن الاستراتيجي الاقليمي من التحول لغير مصلحة

---

(٢٦) من مقابلة وزير الدفاع ، شارل هيرنو مع: **لوموند** ١٩٨١/٧/١١ : « من الجنون التفكير بوقف تصدير السلاح . فذلك يعني أنه لن يكون هناك مجال دفاع فرنسي عن فرنسا . فسعر الاسلحة التي سوف ننتجها ، إن أوقفنا التصدير ، سيكون باهظاً بشكل لن يستطيع الجيش الفرنسي إقتناءه » . كلود شيسون وزير الخارجية ، قال: « إن فرنسا مستعدة لبيع السلاح الى كل من مصر والعراق ودول الخليج ، لكنها لن تبيع السلاح لأي نظام استبدادي توتاليتاري » ولكنه لم يعطِ مثلاً واحداً . انظر مقابلته مع : **النهار** ، ١٩٨١/٧/٥ . وكان المرشح ميتران قد عارض تسليم الطائرات التي اشتراها العراق متحججاً باندلاع الحرب الايرانية ـ العراقية (انظر تعريباً لمقابلته في : **الحوادث** ، ١٩٨١/٤/٣) . هنا أيضاً كان ميشال روكار أقل تحفظاً . انظر مقابلته في :

Revue Politique et Parlementaire, no. 899 (novembre— décembre 1980), p. 2.

اسرائيل . لهذا فإن المبادرة بهذا التعاون تهدف لا الى تحقيق مكاسب تجارية منه مباشرة ، بقدر ما هو لتحسين الموقع الفرنسي إجمالاً في البلد المعني ، بحيث تتأمن واردات فرنسا النفطية ، وترتفع نسبة فرنسا من السوق (بمعناها الواسع ، أي بما فيها العقود الانشائية) المحلية . لذا فإن هناك ، قدراً من اللامسؤولية في موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي التقليدي المعادي لعقود التعاون النووي ، ومع العرب على وجه التحديد ، وكأن الحكومات السابقة كان بإمكانها اختراق الدول النفطية العربية تجارياً دون القيام بتنازلات . إذ لا يمكن فصل هذا عن ذاك من وجهة النظر العربية ، العراقية مثلاً . فمن السهل انتقاد العقد ولكن يجب تصوّر ثمن إلغائه ايضاً قبل الاقدام على ذلك .

على أي حال في السابع من حزيران / يونيو الماضي ، ولم يكن قد مضى على تسلّم ميتران للسلطة اسابيع ثلاثة ، ضربت اسرائيل المفاعل الذي كان ميتران يرى عدم بنائه . فماذا كان موقف فرنسا ؟ لن ندخل هنا في متاهات تفسير وتحليل التصريحات الرسمية . يكفي أن نذكّر أن الموقف الفرنسي تم اختصاره في عناصر ثلاثة : شجب الاعتداء ، مطالبة اسرائيل بعدم القيام مستقبلاً باعمال مشابهة ، ومطالبتها بالتعويض عن الأضرار . أي كان الموقف العلني الفرنسي دون ما ينتظره العرب . وفي تصريحاته اللاحقة حاول ميتران دون اقتناع كبير ربط الاعتداء بشخص مناحيم بيغن ، مبرراً رفضه اتخاذ اي عقوبة بحق اسرائيل بالقول أنه « لا يريد أن يعاقب شعب اسرائيل بسبب غلطة رئيس وزرائها » . فارتبط ضعف الموقف المعلن بهشاشة الرد العملي . ماذا كان يمكن أن تفعله فرنسا ؟ أن تستدعي سفيرها ، أن تقطع العلاقات ، أن تبادر الى عقوبة اقتصادية ما ، أن تعلن عن استعدادها الفوري لبناء مفاعل آخر ، أن تربط ضرب المفاعل بازدياد الغلواء الاسرائيلية في انتقاد شامل لمجمل السياسة الاسرائيلية ... الخ . كان بالامكان الاقتداء بديغول يوم ضربت اسرائيل مطار بيروت المدني في الايام الأخيرة من سنة ١٩٦٨ ، عندما عبر عن سخط فرنسا بالقول وبالفعل . لكن فرنسا ميتران اكتفت بالادانة[٢٧] .

- ٧ -

في الفترة التي تلت فوز فرانسوا ميتران برئاسة الجمهورية ، كان أحد الاسئلة الأكثر تردادا في الأوساط الرسمية الفرنسية التالي : ما هي نسبة الأموال العربية المودعة في المصارف الفرنسية التي سحبت منها غداة الانتخاب ؟ كانت التقديرات تتراوح بين ١٠ بالمائة (موظف في وزارة الخزانة)

---

(٢٧) غداة الغارة ، سمعنا انتقادات فرنسية واسعة (ضمن الادارة) ضد هشاشة الموقف الفرنسي ، أمام مسؤوليات فرنسا في بناء المفاعل . وقد برّر ميتران لاحقاً معارضته الدؤوبة للتعاون النووي مع العراق بأنه كان يجهل وجود بند سري يعطي فرنسا الحق بالاشراف على المفاعل حتى سنة ١٩٨٩ . عملياً ، بعد مرور الحادث بأشهر ، يمكن وصف الموقف الفرنسي كالتالي : بالأساس ليس هناك حماس لاعادة بناء المفاعل . لكن ضرورات التعامل مع العرب ، خصوصاً بعد تبني السعودية لكلفة اعادة بنائه ، تفرض عملاً ما . هل يتم بناء المفاعل نفسه مرة اخرى؟ يبدو أنه كان هناك اتجاهان ضمن الادارة الحالية . الأول يقضي ببناء مفاعل أقل تقدماً ، حسب النظام المدعو « كرامين » . والثاني بأن تضع فرنسا القدر الكافي من الشروط والضمانات التي تستطيع معها طمأنة اسرائيل والولايات المتحدة الى اشرافها المباشر على المشروع . (أفضل تعبير عن موقف ميتران هو مقابلته مع : **واشنطن بوست** ، ١٩٨١/٦/١٨ ، مقتطفات منها في : **الهيرالدتريبيون** ، ١٩٨١/٦/١٨ ونصها الفرنسي في : **لوموند** ، ١٩٨١/٦/١٩) . وقد أبدت فرنسا تخوفها من تصريحات عراقية حول رغبة العراق بتملك اسلحة نووية . إذ قال وزير الخارجية : (**لوموند** ، ٢/٢٨) « لن نقوم بأي تعاون نووي يمكن أن يتحول لأهداف عسكرية » . وقد بدا من الصحف الفرنسية الصادرة يوم زيارة نائب رئيس الوزراء العراقي إلى باريس أن الفرنسيين يميلون للحل الثاني (مزيد من الرقابة) بالنظر لاصرار العراقيين على بناء المفاعل ذاته . هذا وقد بقي ٢٠ عالماً فرنسياً بالقرب من المفاعل المهدم لمراقبة ما قد يحصل له .

والثلث (مصرفي عربي في باريس) . في الوقت نفسه كان مبعوثو الحكم الجديد يجوبون العواصم النفطية العربية ، في محاولة سريعة ، لضبط عملية سحب الودائع عند حدها الأدنى . وراء هذا النشاط حقيقة وهي التي لخّصها أحد مستشاري الحكم السابق كالتالي : « لقد عمل بومبيدو على تحويل فرنسا الى قوة صناعية ، بينما كان هاجس جيسكار ديستان الأول تحويل باريس إلى عاصمة مالية من الطراز الأول . وعندما تريد ذلك ، منذ سنة ١٩٧٣ على الأقل ، فإنك تعني أولاً وآخراً المال العربي » . ومن المعروف أن عدداً من الشركات الفرنسية الكبرى التي كانت مهددة بالتأميم لو فاز تحالف اليسار سنة ١٩٧٨ كانت آنذاك قد باعت جزءاً من اسهمها إلى اثرياء عرب ، اعضاء في بعض العائلات المالكة ، لجعل التأميم اكثر إحراجاً للحكومة الفرنسية . كما أن عدداً من الحكومات العربية قام بتوظيفات محدودة ، صناعية وعقارية في فرنسا .

كانت الودائع العربية في المصارف الفرنسية تقدّر عشية الانتخابات الرئاسية بحوالى ٣٠ مليار فرنك ، اي ٢٣ بالمائة من مجمل الودائع الأجنبية (البالغة ١٣٠ مليار) . لكن السرية تخيّم على الموضوع ، وعلى تطوراته ، وهذا طبيعي بالنظر إلى التدهور المستمر في سعر الفرنك . وفي المدى القصير ، ترى الحكومة مسألة الودائع جوهرية ، وهذه على الأرجح وسيلة الضغط الاميركية الأولى عليها . من هنا يمكن فهم النشاط الفرنسي الواسع ، (والذي شاركت فيه الجزائر إلى جانب باريس على حد قول **لوموند** ٢٧ / ٥ / ١٩٨١ ، ومعلوماتنا) لدعم الفرنك . كان للمبادرة وجهان ، وجه سلبي (وقف سحب الأرصدة) وآخر إيجابي (تحويلات باتجاه فرنسا) . ماذا كانت النتيجة ؟ يبدو أنه بعد سحب عدد من المليارات (٥ إلى ٦ بحسب تقديرات أحد موظفي وزارة الخزانة) في الفترة ما بين انتخاب ميتران وتسلّمه منصبه ، توقف سحب الأرصدة تماماً من ناحية العرب . إلا أن البلدان العربية القادرة على ذلك ، رفضت القيام بتحويلات اضافية ما عدا ليبيا . ولم تنجح المحاولات المتكررة خلال الصيف لجعل الرياض (خصوصاً) تبدّل موقفها من الموضوع . وكان المسؤولون الخليجيون العرب قد أبدوا (على حد قول مصادر فرنسية) تخوفهم من انتخاب ميتران ، ثم من دخول الشيوعيين الحكومة في وزارة موروا الثانية وانتهاء بالتأميمات . ويبقى السيف المالي العربي مسلّطاً فوق فرنسا . والفرنسيون يسبغون على الأمر اهمية فائقة ، لا لخوفهم من التحفظات الخليجية على قيام ، وعلى سياسات حكومة يسارية في فرنسا فحسب ، بل لاعتقادهم أن في المال العربي الخليجي وسيلة ضغط ممكنة في يد واشنطن على هذه الحكومة . وهم على الأرجح غير مخطئين .

- ٨ -

يقول سمير أمين إن : « سياسة بلد ما الخارجية انعكاس لطبيعة السلطة فيه » . الرأي متطرف لكنه في مجمله صحيح . وإن كان كذلك وجب القول أن فرنسا قد دخلت في العاشر من ايار / مايو الماضي مرحلة جديدة من تاريخها السياسي يصعب التكهن بمحصلتها . يحاول ميتران بوضوح ، بل علناً ، أن يثبت وهو الآن قادر على الاستفادة الكاملة من زخم انتصاره في الاقتراعين الرئاسي والنيابي ، بعض عناصر « أمر واقع » لن تكون المعارضة قادرة لاحقاً على تغييره ، ومنه مثلاً : تأميمات تشمل اهم المجمعات الصناعية والمالية ، قانون جديد للامركزية ، اشراك الشيوعيين في الحكومة ومحاولة دؤوبة لمزيد من التقليص في حجمهم السياسي ؛ الغاء المحكمة العسكرية الخاصة ، إصدار قانون ضريبي على الشراء ، رفع الحد الأدنى للأجور .... إن لدى الرئيس ومعاونيه شعوراً حاداً ، عبّر عنه مراراً بأن عدداً من هذه المشاريع مكلف إقتصادياً أو في علاقة فرنسا بالخارج بشكل قد لا تجد السلطة الحالية فرصة اخرى أمامها لكي تنفذه . أما المصاعب (مليون ونصف مليون عاطل عن العمل ونسبة تضخم قد تصل الى ١٨ بالمائة هذه السنة) . فما زال بقدرة الاشتراكيين وضعها لاسابيع ام لأشهر مقبلة على حساب من

سبقهم . بعدها سوف تكون مسؤوليتهم كاملة وقد لا يعود بمقدورهم الاقدام على عدد من المشاريع الاساسية في برنامجهم .

لذا يجب التأكيد أن الهدف الاساسي لفرنسا في المرحلة الحالية ، تنفيذ عدد من الاصلاحات الكبرى بأقل قدر من المشاكل . وتندرج السياسة الخارجية الفرنسية ضمن هذا السياق . بكلام آخر ، إن مهمة الديبلوماسية الفرنسية خلال السنة الأولى من الحكم الاشتراكي على الأقل ، تخفيف الضغط الخارجي على فرنسا . هذا يعني تطمين الولايات المتحدة الى اقصى حد ممكن لتخفيف حدة ردود فعلها المرتقبة على عدد من المبادرات (كاشراك وزراء شيوعيين في الحكومة) ، هذا يعني مطالبة عرب النفط الحثيثة بمتابعة دعمهم للفرنك الفرنسي المتدهور ... الخ .

في هذا السياق ، لا يبدو أن الاشتراكيين الفرنسيين محظوظون جداً بتسلمهم للسلطة اشهراً قليلة بعد انتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة . إن الضغط الذي تمارسه الادارة الامريكية الحالية ، العنيفة في عدائها للشيوعيين ، العائدة الى قوانين السوق المفتوحة بتطرف ، غير المتفهّمة لما يذكره الاوروبيون عن أنفسهم من خصوصيات ، لا يكاد يطاق . المثال الأوضح على ذلك قضية ارتفاع سعر الدولار الذي صاحب رفع نسبة الفوائد عليه . بفعل الدولار وسحب الودائع من فرنسا معاً ، شهد الفرنك الفرنسي تدهوراً سريعاً في قيمته . لقد ارتفع سعر الدولار من ٤,٥٥ فرنكاً في آذار / مارس ١٩٨٠ الى ٦ فرنكات في مطلع آب / اغسطس ١٩٨١ . فشل الأوروبيون (فرنسا الأكثر تضرراً) في قمة أوتاوا ، في حمل الامريكيين على تخفيف ضغط الدولار على عملاتهم . ويكتسب الأمر اهمية كبرى حين نتذكر أن الجزء الأكبر من مشتريات فرنسا من النفط يدفع بالدولار .

خارج ذلك يحاول الفرنسيون ، قدر استطاعتهم ، التوفيق بين خياراتهم الخارجية وضرورة تخفيف حدة الضغط (بل العداء) الامريكي لمشاريعهم الاقتصادية الداخلية على حساب الاولى في معظم الاحيان . إذ أنه خارج بعض الاستثناءات (مثل توقيع بيان مشترك مع المكسيك يناقض المواقف الاميركية من السالفادور) ، اتخذت الديبلوماسية الفرنسية مواقف « أطلسية » للغاية في عدد من المجالات . فالاشتراكيون وصلوا الى السلطة في مرحلة تتجه فيها الولايات المتحدة في اتجاه يكاد يكون نقيض خياراتهم . فباريس تؤمم مؤسساتها الاقتصادية الكبرى في الوقت الذي يطالب فيه ٦٢ بالمائة من الأمريكيين بتخفيض جذري في امكانات تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي . وميتران ألغى عقوبة الاعدام في الوقت الذي يطالب فيه ٧٣ بالمائة من الأمريكيين بوتيرة أكبر من الاعدامات . والاشتراكيون يركزون على اقصى حريات التعبير بينما ٧١ بالمائة من الاميركيين يرون ضرورة الحد من الحريات في مجال الاخلاقيات . سياسياً ، الاشتراكيون سلمويون ، بينما ٧٣ بالمائة من الأمريكيين يريدون أن يصبح بلدهم مجدداً اول قوة عسكرية في العالم . وميتران يدخل اربعة وزراء شيوعيين في حكومته في الوقت الذي عبأت فيه الادارة الامريكية الراهنة مواطنيها ضد الشيوعية والاتحاد السوفياتي كما لم يحدث ذلك قبلاً .

يمكن تعداد نقاط الاختلاف بل التناقض ، لكن العلاقة الامريكية ـ الفرنسية ليست متوازنة ، ولا هي صداقة بين شخصين لكي يقال أن الاختلاف في الرأي لن يفسد وداً ، إنها علاقة دولة عظمى مع دولة أصغر ، ولو مهمة ، هي مبدئياً حليفتها ، ولن تقبل بخروجها من التحالف . في هكذا ظروف ، تصبح الديبلوماسية الى حد كبير رهناً بالخيارات الداخلية لدرجة سمعنا فيها موظفاً فرنسياً مرموقاً يقول : « ببساطة يريد ميتران أن يعوّض الامريكان عن خياراته الداخلية التي يرفضونها ، بتنازلات على الصعيد الخارجي » . وقد يكون ذلك مفيداً لتفسير عدد من الأمور منها عودة ميتران عن دعواته السابقة لخفض

ميزانية الدفاع ، السير قدماً في مشروع بناء غواصة نووية جديدة ، موقف حازم من أفغانستان لحد قيام شيسون بالتأكيد أن لا قمة فرنسية ـ سوفياتية قبل انسحاب السوفيات من هذا البلد ، موقف حاد من امكانية تدخل سوفياتي في بولندا ، دعم هلموت شميت ضد ويللي برانت في مسألة نشر صواريخ امريكية جديدة في المانيا الغربية ، هجوم رسمي فرنسي على موجة « الحياد » التي هبت على أوروبا في صراع الشرق والغرب ، تأكيد فرنسي على أن صواريخ إس إس ٢٠ السوفياتية قد عدلت ميزان القوى في أوروبا ممّا يحتم رداً أطلسياً ... مواقف كلّها سمحت لوزير الخارجية بالتأكيد : « إننا اليوم افضل حلفاء يمكن لواشنطن أن تجد » (٥ /٧) ولجورجي ارباتوف ، المعلق السوفياتي المرموق بالتعليق كما يلي : « إن موقف الرئيس الفرنسي القاضي باعادة تسليح أوروبا الغربية قبل بدء أية مفاوضة مع الاتحاد السوفياتي هو سلبي ، بل إنه أسوأ من الموقف الاميركي » .

بإيجاز ، في كل مرّة يرى فيه الفرنسيون الصراع شرق / غرب بوضوح ، سوف يكون موقفهم غربياً بحزم ، إن لم يزايد على واشنطن نفسها (كما فيما يخص افغانستان) . في الحالات الأخرى ، أي في قضايا العالم الثالث المختلفة التي لا تشكّل انعكاساً محلياً واضحاً للصراع السوفياتي ـ الامريكي ، سوف تسمح الديبلوماسية الفرنسية لنفسها بمزيد من الحرية . والأمثلة على ذلك عديدة ، منها الموقف من السالفادور ، او من افريقيا الجنوبية . لكن الاختلاف بين واشنطن وباريس لا بد أن يظهر مرة اخرى في تحديد مدى انعكاس الصراع شرق / غرب على هذه النزاعات المحلية أو الأقليمية . ذلك أنه ، في النظرة الفرنسية ، التوجه شمال / جنوب متميز بوضوح عن الصراع شرق / غرب . بينما لا يكاد الأمريكيون يرون في العالم إلا صراعاً متجدداً بين الشيوعية والعالم الحر . من هنا رفضهم للموقف الفرنسي المعتدل من افريقيا على أساس أن المشاكل هناك لا وجود لها لولا التدخل الكوبي ـ السوفياتي . كما أنهم يرفضون الموقف الفرنسي من استقلال ناميبيا ، على أساس أن جمهورية افريقيا الجنوبية تتعرض حالياً لضغوطٍ سوفياتية مختلفة الجوانب لا يمكن تناسيها ... الخ . كيف يمكن أن يكون الموقف الفرنسي آنذاك ؟ برأينا أنه سوف يتأرجح مع ميل لتبني الموقف الأمريكي ، لما حصل عملياً فيما يخص ناميبيا ، حيث أكد شيسون تفهمه للموقف الامريكي وتراجع ، ولو مرحلياً عن فكرة فرض عقوبات على بريتوريا .

إذا كانت العلاقة الامريكية ـ الفرنسية (التي لا بد من أن تتوضح في قمة تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١) على هذا الشكل ، فما هو مدى تأثيرها على العلاقات العربية ـ الفرنسية . إنه برأينا كبير ، على الأقل في الأمد المنظور . إن فرنسا لن تقدم على اي مبادرة في المستقبل القريب ، تمس العرب أو الصراع مع اسرائيل بالتحديد ، تكون مناقضة لمشيئة امريكية واضحة . لقد أبدت باريس طبعاً استعدادها لاعادة بناء المفاعل العراقي ، كما أنها ألغت حظر السلاح عن ليبيا ، وأكدت ضرورة قيام دولة فلسطينية ... وهي كلها مواقف تختلف عن الخط الامريكي الحالي . لكن فرنسا غير قادرة في المرحلة الحالية ، لا على تزعم مبادرة أوروبية فعلية مستقلة عن واشنطن ، ولا على رفع مستوى تعاونها مع الأنظمة العربية المناهضة للولايات المتحدة ، ولا على التحرك العسكري المستقل في جوار الوطن العربي (أفريقيا أم منطقة المحيط الهندي) خارج التنسيق مع واشنطن . بشكل أدق ، ليس باستطاعة باريس حالياً الاقدام على ما يمكن اعتباره في واشنطن تشجيعاً للاتجاهات الاستقلالية في المنطقة ، أو تقويضاً للنفوذ الأمريكي فيها[٢٨] .

---

(٢٨) لا يسمح المجال هنا لاكثر من الخلاصات السريعة التي أوردناها ، والمبنية أساساً على عدد من اللقاءات الفرنسية ، لدراسة موقع فرنسا الحالي في النظام الدولي . أردنا فقط أن نشير الى أهمية هذا المتغيّر في دراسة العلاقات =

- ٩ -

يمكن ، بتبسيط ، إيجاز الافضليات العربية التي حددتها فرنسا لنفسها في العقد المنصرم كالتالي : إن الهدف الاساسي هو معالجة العجز الهائل الذي سببه ارتفاع اسعار النفط من جهة ، ومحاولة الحصول على معاملة متميزة فيما يخص تموين فرنسا بالنفط من ناحية اخرى . لذا كانت السياسة الفرنسية نفطية ـ تجارية إلى اقصى الحدود تقريباً . ولقد قضت هذه السياسة بأن تحاول فرنسا باستمرار قضم المواقع المنافسة إن على حساب الولايات المتحدة والغرب أو على حساب الاتحاد السوفياتي . من هنا ، وبالنظر الى ضعف الوجود التاريخي الفرنسي في دول الخليج ، انصب الاهتمام على هدفين متوازيين . الأول هو العراق ، حيث وجدت فرنسا مناسبة ممتازة مع جنوح هذا البلد المتزايد نحو تنويع مصادر وارداته . وقد حسّن الفرنسيون موقعهم بسرعة في هذا البلد ولم يؤثر استبدال جاك شيراك سنة ١٩٧٦ بريمون بار كرئيس للوزراء على حجم هذا التعامل ولا على اهميته ، وقد وجد فيه العراق باباً لنسج علاقة أكثر توازناً من تلك التي تبنيها الدول الصغيرة مع احد الجبارين كما وجدت فيه فرنسا مجالاً خصباً للتوسع التجاري في بلد نفطي كبير وطمّاح لا يؤدي نشاط باريس فيه إلى اي احتكاك مباشرة بالمصالح الأمريكية .

هذه المصالح كانت هائلة في السعودية ، ولذا يفهم لماذا لم يكن بامكان فرنسا الحصول فيها الا على جزء محدود من العقود والمشاريع والسوق . الا أن البقاء خارج المشاريع السعودية امر غير ممكن لأية دولة مصنّعة . فالبلد بحاجة إلى كل شيء تقريباً وقادر على بذل أي ثمن لذلك . من هنا ، بدأ الاهتمام الفرنسي بالسعودية وانتهى بنجاح لا بأس به ـ كما يرى ـ من عقدين هائلين فازت بهما باريس السنة الماضية : البحرية وجامعة الرياض ، ناهيك عن عدد من صفقات السلاح . بهذا المعنى اتهمت السياسة الفرنسية بأنها مركنتيلية وهي بالفعل كانت كذلك الى حد كبير . إذ أن ثمن هذا التوجه ، كان ضعف الاهتمام الملحوظ بالبلدان العربية غير النفطية . وقد كانت فرنسا خلال العقد المنصرم موضع انتقاد مستمر من قبل هذه البلدان . في لبنان مثلاً ، كان « الدور الفرنسي » منتظراً باستمرار ، وكان المنتظرون ضحية إحباط مستمر . في المغرب ، أخذ على فرنسا عدم وقوفها مع الرباط في مسائل كالصحراء الغربية أو مشاريع التنمية المتعددة . وقد لمّحت القيادة المصرية أكثر من مرة الى أن فرنسا اختارت دول النفط على حساب مصر بتحفظها على اتفاقيات كمب ديفيد ... الخ .

لا شك أن الادارة الجديدة تحمل في ايديولوجيتها توجهاً آخر . ففي اشهرها الأولى ، شهدت نشاطاً فرنسياً من نوع آخر . اول زيارة عربية لوزير الخارجية كانت لبلد غير نفطي (تونس) . أما مصر فاعتبرت أن أقرب الفرنسيين الى سياستها قد فازوا في الانتخابات ، وكانت اول صفقة سلاح

= العربية ـ الفرنسية ، وهو غائب عنها إجمالاً . لمزيد من التفاصيل يمكن الاشارة الى مصادر سبق ذكرها : (Parti Socialiste, *Le Projet socialiste;* «Entretien avec Lionel Jospin,», *et* . Mitterand, *Ici et maintenant).*
وإلى عدد من المقالات الاساسية نذكر منها : مقابلة شيسون الأولى مع : **لوموند** ، ١٩٨١/٥/٢٨ ؛ مقابلة ميتران مع جيمس رستون في : **هيرالدتريبيون** ، ١٩٨١/٦/٥ ؛ مقابلة ميتران مع : **لوموند** ، ١٩٨١/٧/٢، وخصوصاً عشاء الصحافة الأجنبية على شرف شيسون في ١٩٨١/٦/١٨ وقد حصلنا على نسخته الأصلية . في موضوع الدفاع ، أنظر المقابلة الهامة مع وزير الدفاع في : **لوموند** ، ١٩٨١/٧/١١ . عن السياسة الفرنسية في أفريقيا ، انظر : **لوموند** ، ٢١/٥ و ١٩٨١/٥/٢٢ ، **ذي ايكونوميست** ، ١٩٨١/٥/٣٠ ؛ **لونوفيل اوبسرفاتور** ١٩٨١/٦/١٠ ؛ افتتاحية **لوموند** ، ١٩٨١/٦/٢٠ ، ومقال دكرين المهم في ١٩٨١/٧/١١ . راجع تصريح ارباتوف في : **نشرة نوفوستي** ، ٨١/٨/٧ . أما عن العلاقات الأميركية ـ الفرنسية فالمقالات كثيرة .

لحسابها . وقد رأى اللبنانيون في زيارة وزير الخارجية آمالاً كبيرة لحل أزمتهم . إذ لا شك أن لبنان لم يدخل سابقاً ، حتى في أحلك ايامه ، صدارة الاهتمام الفرنسي . وقد أكد المسؤولون الفرنسيون أنفسهم أن لهم اهتمامات عربية مختلفة عن السابق وأفضليات عربية جديدة ، فلنحاول تلمّسها .

يجد المسؤولون الفرنسيون أنفسهم قريبين جداً من **الجزائر** . وكانت الجزائر البلد العربي الوحيد الذي تمنى علناً فوز فرانسوا ميتران برئاسة فرنسا . وهناك مصادر تؤكد أن الجزائر دعمت الحزب الاشتراكي مالياً في انتخابات ١٩٧٨ التشريعية . ومن ناحية اخرى ، كان الحزب الاشتراكي الاكثر تفهماً لوجهة النظر الجزائرية في مسألة الصحراء الغربية كما أنّه اعترف بمنظمة البوليساريو رسمياً وإلى حد ما بالجمهورية الصحراوية . وسهّل هذه العلاقة انشغال الجزائر بحرب الصحراء ، عن الهموم العربية الأخرى . كما سهّلها موقف الاشتراكيين المتقدم جداً (بالمقارنة مع التنظيمات الأخرى بما فيها الحزب الشيوعي) من مسألة العمّال الأجانب في فرنسا . غير أن التوافقات السياسية ليست كل شيء ، ففرنسا بحاجة ايضاً الى نفط الجزائر (حيث تقوم الشركات الفرنسية بالتنقيب والانتاج والتوزيع) ومن حيث يأتي ٤ بالمائة من الصادرات ، وخصوصاً الى الغاز الطبيعي الجزائري (١٠ بالمائة من واردات فرنسا) . كما أنها تسعى الى إعادة تثبيت مواقعها التجارية التي تآكلت خلال السنوات الاخيرة[٢٩] .

يوم انتخاب ميتران ، اعتبرت **مصر** نفسها الى جانب الفائز ، بالنظر لتفرده في دعم معاهدة كمب ديفيد . وكان السفير الفرنسي في القاهرة (اندرياني) من مؤيدي ميتران . وتعتقد باريس أن بامكانها تثبيت مواقع أفضل في مصر ، بالنظر لانعدام الحرج إزاء تل ابيب وواشنطن . وبالفعل تم الاتفاق فوراً على عدد من الأمور المهمة كتسليم طائرات الميراج او البدء بتنفيذ مشروع مترو القاهرة . لكن حملة الاعتقالات في مصر أثارت رد فعل قوياً من قبل الحزب الاشتراكي ، وكانت مثالاً للصراع القائم حالياً في الحزب بين « الواقعيين » و « الايديولوجيين »[٣٠] .

المشكلة نفسها حصلت مع **المغرب** . لقد توصّل شيسون في حماسته الجزائرية للتصريح في الرباط أن هدف فرنسا الاساسي في شمال أفريقيا هو بناء علاقة متميزة مع الجزائر . (**لوموند** ٨/١٢) . وبينما كانت الخارجية الفرنسية تحاول الحد من برودة رد الفعل المغربي ، اتخذ الحزب الاشتراكي موقفاً قاسياً من حملة الاعتقالات التي طالت قادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

---

(٢٩) إن ما سبق يشير الى التحول الهائل في علاقة الحزب الاشتراكي الفرنسي بالجزائر بدءاً من سنة ١٩٧٣ . لقد تناسى الطرفان الماضي وجمعهما موقف موحد من أكثر من موضوع . وأكّد مصدر رسمي أن سياسة فرنسا الجديدة في العالم الثالث تسعى الى تمتين العلاقة بثلاثي هندي ـ مكسيكي ـ جزائري . كما أكدت **لوموند** ، ١٩٨١/٥/٢٧ أن كلاً من محمد صحنون (السفير الجزائري في باريس) ومحمد يزيد (احد قادة جبهة التحرير سابقاً ومدير مكتب الجامعة العربية في باريس حالياً) قد لعبا دوراً كبيراً في محاولة إقناع الأطراف العربية بالتعامل الايجابي مع الادارة الحالية . أما ميتران فكان قد صرّح وهو مرشح : « إن من الاساسي تحسين علاقتنا بالجزائر . إن هناك مجالات هائلة لقيام تعاون مثالي بين بلدينا » في :

France-Pays Arabes (Avril 1981), p. 15.

وبطريقته العاطفية صرّح شيسون بعد مقابلته في ١٩٨١/٨/٩ للرئيس الجزائري : « إن اليوم يشهد بداية عاطفة جامحة Passion » . المفاوضات على سعر الغاز الجزائري ما زالت تراوح مكانها . ولكن سياسة فرنسا الجديدة إزاء العمال الأجانب وزيارة ميتران المرتقبة في تشرين الثاني / نوفمبر تدلان على رغبة فرنسية حثيثة بجعل العلاقة « مثالية » .

(٣٠) كان ميتران إلى جانب ذلك من معارضي ترشيح حزب الرئيس المصري لدخول الأممية الاشتراكية « لأنه غير ديمقراطي بالقدر الكافي » .

(**النهار** ١١ / ٩) . هنا ايضاً لعب « الايديولوجيون » في الحزب ، بقيادة بيار جوكس ، رئيس المجموعة الاشتراكية في البرلمان دوراً في تعقيد العلاقات لحد التصريح « بأن اطلاق المعتقلين شرط لمعاودة العلاقات الطبيعية مع المغرب » (**لوموند** ١٢/ ٩) .

العلاقة مع **ليبيا** ، بالمقارنة ، كان يمكن أن تكون شبيهة بتلك التي تحاول باريس نسجها مع الجزائر . فقد عبّرت طرابلس الغرب عن سرورها بفوز ميتران ، وقامت بدعم الفرنك الفرنسي لقاء وقف حظر مبادرات الاسلحة إليها . لكن المسألة التشادية تقف هنا حجر عثرة أمام توطيد طويل المدى للعلاقات . إذ سارعت باريس لتطمين الولايات المتحدة (التي بادرت الى انتقاد قرار ميتران علناً) ، بقولها (**لوموند** ١٧/ ٧) أنها لن توقع عقوداً جديدة مع ليبيا بل ستكتفي بتنفيذ العقود السابقة التي كانت مجمّدة ، طالما لم تسحب ليبيا قواتها من التشاد . ويمكن التوقع بأن سياسة فرنسا في أفريقيا قد تتناقض مراراً مع السياسة الليبية[٣١] .

أما **العراق** ، فإنه يثير بوضوح حرجاً في الادارة الحالية . وليس ابلغ على ذلك من أن وزير الخارجية الكثير التجوال ، تناسى زيارة بغداد حتى الساعة بينما زار عدداً كبيراً من العواصم العربية الأخرى . لا يعني هذا أن باريس قادرة على تخفيض جذري ، لمستوى علاقاتها بالعراق ، ولو أن نسبة النفط الوارد إليها ، من هذا البلد قد تدنت كثيراً بسبب الحرب ، الا أن الاحراج بالأساس سياسي . فباريس الاشتراكية تعتقد (على حد قول اكثر من مسؤول في الحزب) أن بغداد كانت متربطة بالاكثرية السابقة لحد تمويل معاركها الانتخابية . ثم أن موقف بغداد المتشدّد في موضوع الصراع مع اسرائيل ليس مريحاً ، ناهيك عن الحرب مع ايران ، التي تقلق الحكم الحالي المتأرجح ، بين الطرفين . من ناحية أخرى ، سبب الموقف الفرنسي الهش من ضرب المفاعل ، الآتي بعد تصريحات سلبية متكررة لميتران في موضوع صفقات الاسلحة ، والتعاون النووي مع العراق ، إحباطاً للآمال العراقية . وكان الرئيس العراقي ، في ١٩ / ٧ ، قد اكد أن العراق ، سوف يعتبر فرنسا حليفة لاسرائيل إن هي تلكأت في إعادة بناء المفاعل ، بينما كان المبعوثون العراقيون ، يجوبون عواصم أوروبية اخرى في إشارة مباشرة للسلطة الفرنسية . لكن الحرج الحالي ، الذي بددت بعضه زيارة السيد طارق عزيز إلى باريس ، يمكن أن يخف لصالح الطرفين . وقد يكون موقف الأطراف العربية الأخرى ، وبخاصة السعودية والجزائر ، عاملاً مؤثراً لمستقبل علاقات باريس وبغداد[٣٢] .

مع **السعودية** ، الأمر مختلف ، على الرغم من التناقض الواضح في الموقف الفرنسي . فلا طابع السلطة التقليدي ، ولا سياسة الرياض الخارجية تقفان عقبة امام الاصرار الفرنسي على تطمين القادة السعوديين . ولا عجب إن تذكّرنا مدى تبعية فرنسا للنفط وللمال السعوديين . من هنا حدوث ثلاثة لقاءات قمة في مدى اشهر بينها اولى زيارات ميتران الرسمية للخارج . هذا وقد صرّح ميتران أن مبادرة الامير فهد لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي أهم مبادرة في هذا المجال منذ سنوات .لكن زيارة ميتران للمملكة لم تحقق نجاحاً مطلقاً ، على حد علمنا . إذ أبدى المسؤولون السعوديون تضايقهم مما اعتبروه ، عن حق ، تراجعاً في الموقف الفرنسي من منظمة التحرير الفلسطينية ، ومن قيام دولة

---

(٣١) لمزيد من التفاصيل انظر مقال جوزيف فيتيشيت في : **هيرالد تريبيون** ، ١٩٨١/٧/١٧ .

(٣٢) ليس بوسعنا الآن تقدير نتائج زيارة وزير التجارة الخارجية ميشال جوبير إلى بغداد في الاسبوع الأول من تشرين الأول / اكتوبر . فلنكتفي بالملاحظة أن المفاوضات حول المفاعل كانت ، عشية الزيارة ، ما زالت دون نتيجة نهائية . والأمر مشابه فيما يخص صادرات فرنسا من السلاح نحو بغداد . وتجدر الملاحظة أن ميتران اختار وزيراً « حليفاً » لهذه الزيارة الأولى ، لا يمثل تماماً السلطة الفرنسية الجديدة .

فلسطينية تكون القدس عاصمتها . ولم يبدِ الفرنسيون على ما يبدو حماساً شديداً لانشاء مفاعل نووي في السعودية[٣٣] .

يبقى الموضوع الاساسي ، وهو الصراع بين العرب واسرائيل ، فإن العناصر الحالية في السياسة الفرنسية تبدو على النحو التالي : (١) اعتبار السياسة الفرنسية السابقة منحازة للعرب ، وبالتالي لا بد من تحسين العلاقات مع تل ابيب (من هنا زيارة ميتران لاسرائيل في مطلع ١٩٨٢) ؛ (٢) اعتبار أن للفلسطينيين الحق بانشاء دولة ، لكن تحقيق ذلك يجب الا يمسّ بتاتاً أمن اسرائيل ، الذي يفوق اهمية اي اعتبار آخر ؛ (٣) اقتراح وضع دولي للقدس ، ومن هنا معارضة إعادة القدس العربية الى محيطها العربي ؛ (٤) اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً مهماً ورفض اعتبارها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني ؛ (٥) الدعوة الى اعتراف متبادل ومتزامن ، (والاستعداد للقيام بوساطة ما في هذا المجال) بين اسرائيل والفلسطينيين . ونرى أن إمكانية تعديل الموقف الفرنسي من الموضوع مرتبطة بشكل وثيق بمدى إصرار العرب المؤثرين على فرنسا ، وقد ذكرنا فيما سبق بعضهم ، إذ لا نرى أي إمكانية لتعديله « من الداخل » ، طالما لميتران ، ومجموعته سيطرة قوية على الحزب[٣٤]

يبدو اخيراً أن **لبنان** قد اصبح جزءاً ، من الهم العربي في فرنسا ، بعكس الادارة السابقة التي كانت تتعامل بشكل لا يخلو من السطحية ، مع الواقع اللبناني . وقد اهتم الفرنسيون بأن يكون تعاملهم مع الحرب اللبنانية متوافقاً مع موقف السعودية منها . وقد عبّروا مراراً عن تأييدهم لجهود لجنة المتابعة العربية من جانب ، كما « لخروج الجيوش الاجنبية من لبنان » ، مما لا بد من أن يثير بعض المشاكل مع بعض الأطراف المتنازعة في لبنان .

- ١٠ -

إن خيارات فرنسا الحالية لا تخلو من التناقض ولا من الغموض . هنا ، العواطف جياشة والايديولوجيات حية ، هناك المصالح ، النفط ، الفرنك . هنا إدارة جديدة ، بأفضليات جديدة ، هناك الحفاظ على العقود السابقة ، وعلى علاقات فرنسا التاريخية واجب . الباخرة الفرنسية تمخر بصعوبة تناقضاتها الذاتية ، المضاعفة بتناقضات العرب : كم من آمال سوف تحبط ، كم من مصالح سوف

---

(٣٣) لهذا العطف حدود من طرف الرياض التي لا يمكن أن تبدي ارتياحاً كاملاً لمجمل التوجه الايديولوجي في الادارة الجديدة (في مجال التأميمات ، نذكر هنا أن الرساميل السعودية تملك ١١,٧ بالمائة من أسهم شركة طومسون) . لكن فرنسا استطاعت الحصول خلال النصف الأول من هذه السنة على ١٩ مليار فرنك من العقود المدنية (٩ مليارات أكثر من المرحلة المقابلة في السنة الفائتة) . وتقدّر حصة شركات الأشغال العامة والانشاءات الفرنسية من المشاريع السعودية بحوالى ٢٠ بالمائة . غير أن هناك جانباً آخر قل أن يذكر ، هو التعاون في المجال الأمني إذ من الواضح أن لفرنسا دور أساسي في تجهيز وتدريب قوى الأمن الداخلي في المملكة . وتشارك فرنسا في مجمّع أم سعيد البتروكيميائي ، كما لقطر اسهم في مجمّع دنكرك الفرنسي . لكن الدوحة سحبت على الأرجح جزءاً مهماً من ودائعها في باريس .

(٣٤) في مقابلة مع التلفزيون في ١٩٨١/٧/٢٢ ، أياماً بعد الغارة الاسرائيلية على بيروت ، رفض ميتران أن « يحكم على أي من الأطراف المتنازعة » موازناً بين الطرفين . وقد أكدت مصادر فلسطينية أن لقاء عرفات ـ شيسون كان قصيراً (٤٠ دقيقة) وشكلياً الى حد كبير وأن شيسون ، بعد تأكيده على حقوق الشعب الفلسطيني ، وتعبيره عن إعجاب شخصي بعرفات ، طالبه بمهلة ستة اشهر تسعى فرنسا خلالها لإعمال ديبلوماسيتها السرية . فإن لم تنجح ، فهي سوف تبادر إلى مواقف علنية . ولاحظت هذه المصادر إن فترة الستة اشهر تتزامن مع انتهاء مسار كمب ديفيد في شقه المصري . هذا وكان شيسون قد رفض رفع مستوى تمثيل المنظمة في باريس الى مستوى سفارة . كما رفض بصورة غير مباشرة فكرة إستقبال عرفات رسمياً في باريس ما لم يتبدل الميثاق الوطني الفلسطيني باتجاه الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود .

تهدد ، كم من كلام عاطفي سوف تذريه الرياح ...

ولكن الأمر ليس رهناً ، في نظام عالمي متشابك جداً ، بإرادة الطرفين ، فكلاهما يرى هامش مناورته ضيقاً . ذلك أن الطموحات الفرنسية ، في الاستقلال كما في الاشتراكية تصطدم يومياً بتحفظ واشنطن وبتوتر العلاقة مع موسكو . من ناحية اخرى ، لم يحرز ميتران نجاحاً كبيراً مع زملائه الاوروبيين ، إن كان في قمة لوكسمبورغ ، أم من خلال اللقاءات الثنائية . والأمر مهم لاقتناع القادة الفرنسيين الحاليين بأن مشاريعهم ، خصوصاً في الميدان الاجتماعي ، مصيرها الفشل إن لم تتزامن مع مشاريع مماثلة في الدول الأوروبية الأخرى (هل باستطاعة فرنسا مثلاً تخفيض ساعات العمل الى ٣٥ ساعة اسبوعياً ، وإطالة العطلة السنوية ، إن ابقى منافسوها الأوروبيون على تشريعاتهم الحالية ؟) .

وإن أوجزنا ، لقلنا ، أن موقف باريس من القضايا العربية الاساسية رهن لا بخياراتها السياسية ، ولا بمصالحها الآنية فحسب ، بل خصوصاً بحجم رغبتها الفعلية في بناء استقلالها الوطني . إن الادارة الحالية قد وصلت الى الحكم في مرحلة تحاول واشنطن فيها استعادة هيبتها الدولية بعد عدد من التراجعات ، ليست حرب ١٩٧٣ ببعديها العربي والنفطي ، بأقلها شأناً . وإن أي تفرّد فرنسي عن الغرب الذي تحاول واشنطن تعبئته مجدداً لمزيد من الهيمنة عليه ، يقتضي بالضرورة طرح مسبق لطبيعة العلاقات بين ضفتي المحيط الاطلسي . وبالتحديد ، فإن اية مبادرة فرنسية إزاء الشؤون العربية تتمايز في العمق عن مجرى العداء الاميركي الحالي ، سوف تثير ردود فعل حازمة من قبل واشنطن . من هنا ، لا بد لنا من التعبير عن قدر من التشاؤم ، بما يخص السنوات القليلة المقبلة . إذ يصعب علينا تصوّر وقفة ذات بعد ديغولي مستقبلي من إدارة يقودها فرانسوا ميتران ، تتجاذبها تيارات متناقضة في حزب لم يبلغ بعد العاشرة من عمره ، ويهيمن عليها تخوف مستمر ومشروع من « حليف » أمريكي يسعى بحماسة لاستعادة مواقعه في العالم □

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية
اتجاهات الرأي العام العربي
نحو مسألة الوحدة
(دراسة ميدانية)
طبعة ثانية
الدكتور سمد الدين ابراهيم